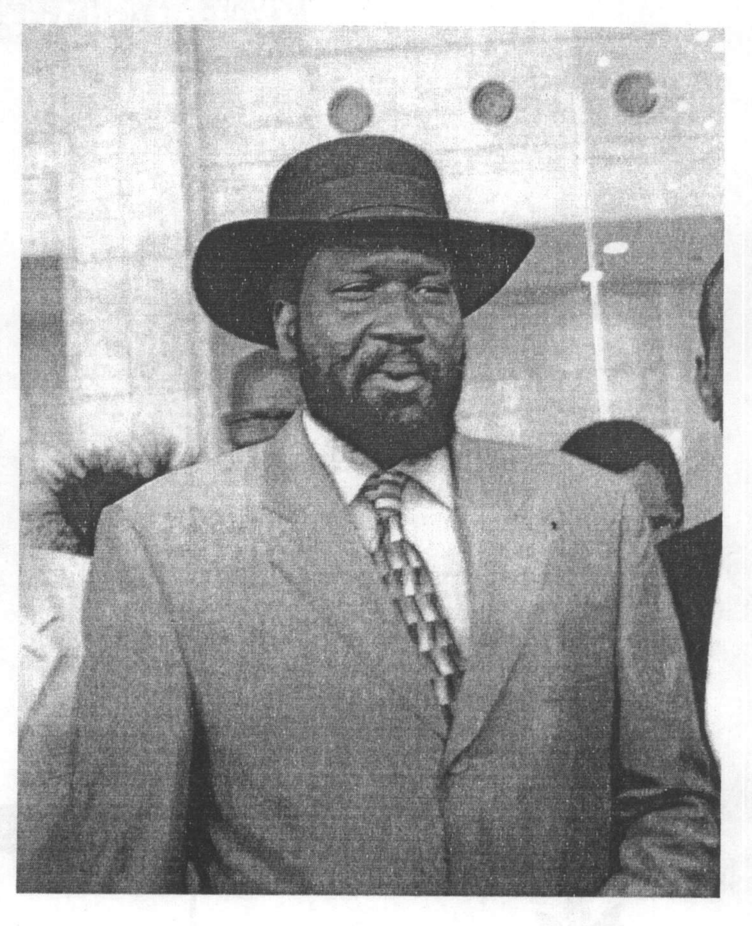
سلفاكير
ودولة جنوب السودان



تأليف وإعداد
عنتر عشري كامل
وشهرته / عنتر أغا



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد
اسم الكتاب: سلفاكير ودولة جنوب السودان
اسم المؤلف: عنتر عشري كامل
رقم الإيداع :

رقم الإيداع :
٢٠١١/١٩٦٥٤

الطبعة الأولى ٢٠١١



القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل
ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤
Tokoboko_5@yahoo.com

مقدمة

□ □ □

ولدت دولة جنوب السودان من رحم المعاناة وسنوات الكر والفر وكان الثمن الأغلى في قيام دولة الجنوب هو دهاء آلاف الذين ارتوت الأرض بدمائهم بعد ٢١ عامًا من الحرب والتمرد والمباحثات ،ولدت دولة جنوب السودان ، وجاء «سلفاكير» وهو ليس بغريب على أهل هذه البلاد هو من قاد دفتي الحرب والسلام بعد اغتيال رفيق دربه وأستاذه «جون قرنق» الذي قطع شوطًا طويلًا على طريق الاستقلال ولم ير دولته تقام وكانت لحظة طال انتظارها .

التحديات أمام جنوب السودان كبيرة ، لكن الرهان كبير على «سلفاكير» ليعبر بدولته الوليدة من بحر الظلمات إلى بر الأمن والاستقرار

وكفى الله أهل السودان شماله وجنوبه شر القتال .

عنتر أغا

سلفاكـــــير



من مواليد ولاية بحر الغزال كبرى قبائل السودان ، وهي قبيلة معروفة بتعدادها الذي يتعدى ثلاثة ملايين نسمة متفوقة على باقي القبائل الأخرى، ولد في أغسطس من عام ١٩٥٥ وفي العام الثاني لميلاد سلفاكير حصلت السودان على الاستقلال وذلك عام ١٩٥٦ ، وحدث أول تمرد مسلح أودى بحياة ٣٠٠ شخص بسبب إشاعة سرت بأن كل أمور القيادة العسكرية ستؤول لـ «المندكرو» ، وهو الاسم الذي يطلق على أهل الشمال بلغة أهل الجنوب السوداني .

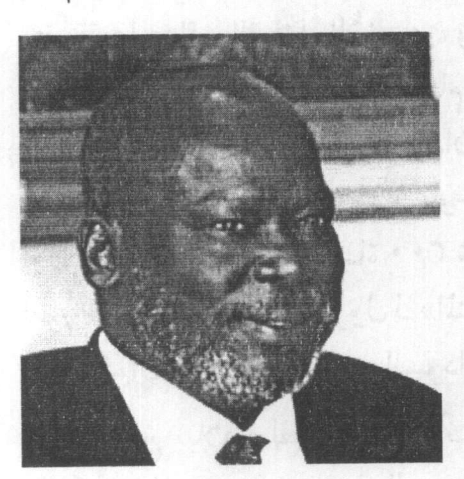
وتاريخ ميلاد سلفاكير يشهد بأنه لم يتشرب بعمق المرجعية العقائدية والفكرية للتمرد في جنوب السودان ، وأشهر محطاته كتاب «مشكلة جنوب السودان من تأليف الراحلين جوزيف أود هو ووليام دينق ، وقد لخص الكتاب المشكلة في أبعاد هي الإسلام والتعريب والتهميش الاقتصادي وإلى ذلك ذهب بعدهما «أوليفر ألبينو» في كتابه « مشكلة جنوب السودان .. وجهة نظر سودانية» .



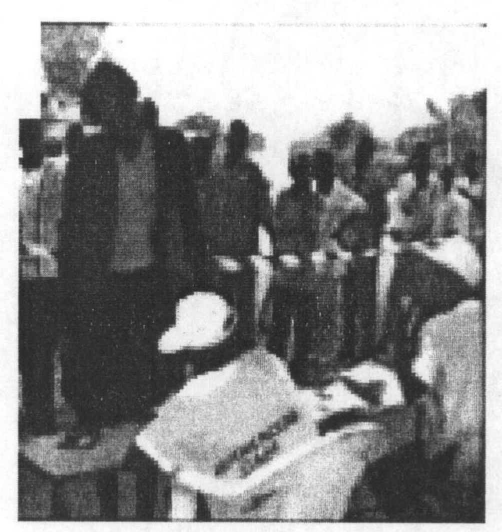
وكان ألبينو عين وزيرًا في حكومة سوار الذهب وأعفى بعد فترة قصيرة ،وقيل وقتها: إنه تورط في تهريب مخدرات ، وقام بأمور غير مشروعة مما أوجب إعفاءه من منصبه وسلفاكير كان في سنوات عمره الأولى عندما اشتدت وتيرة التمرد في الجنوب ضد

حكومة المركز في الخرطوم بقيادة جوزيف لاقو إنانيا، وعندما وقعت حركة أنانيا اتفاقًا للسلام مع نظام جعفر النميري بقيادة جوزيف لاقو ، وكان سلفاكير قد أصبح جنديًا يعي ويدرك كل ما يدور حوله وكان ذلك في مارس من عام ١٩٧٣ بالعاصمة الأثيوبية أديس أبابا .

بدأ سلفاكير حياته العسكرية جنديا في الجيش السوداني قبل أن يلتحق بقوات جوية قرنق، وفي عام ١٩٨٦ أصبح سلفاكير نائب قائد الأركان مكلفا بالعمليات في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وبعد تسعة أعوام من المفاوضات والصراع الذي لم يتوقف، ولم يحدث أي تقدم مع الحكومة السودانية أصبح سلفاكير نائبًا لجون قرنق في قيادة الحركة وذلك عام ١٩٩٧ ، وفي الوقت نفسه قائدًا عسكريًا لقواتها المسلحة في بحر الغزال، ولم يكن سلفاكير بعيدًا عن الإشاعات التي طالته وخاصة حول خلافه مع جون قرنق الذي لا شك أن سلفاكير تعلم منه الكثير ، ولربما لولا وجود قرنق على رأس الحركة ما ظهر سلفاكير ، وما تقلد أي مناصب عسكرية بداخلها سارت شائعة حول خلاف سلفاكير مع قرنق ، وبأن سلفاكير كان يخطط لانقلاب داخل الحركة الشعبية وطوال السنوات الماضية ، وسلفاكير يعمل على توسيع القاعدة الشعبية له داخل الحركة فأصبح له رجاله وتلامذته الذين على أتم الاستعداد لتنفيذ أي شيء يطلب منهم فوصل بالقول أن سلفاكير اعتقل قائده الأسبق قرنق ، ويعد سلفاكير من المتشددين داخل الحركة ، ولا يقبل أي حل للأزمة مع الحكومة السودانية سوى الانفصال الذي لا يرى سلفاكير بديلًا له .

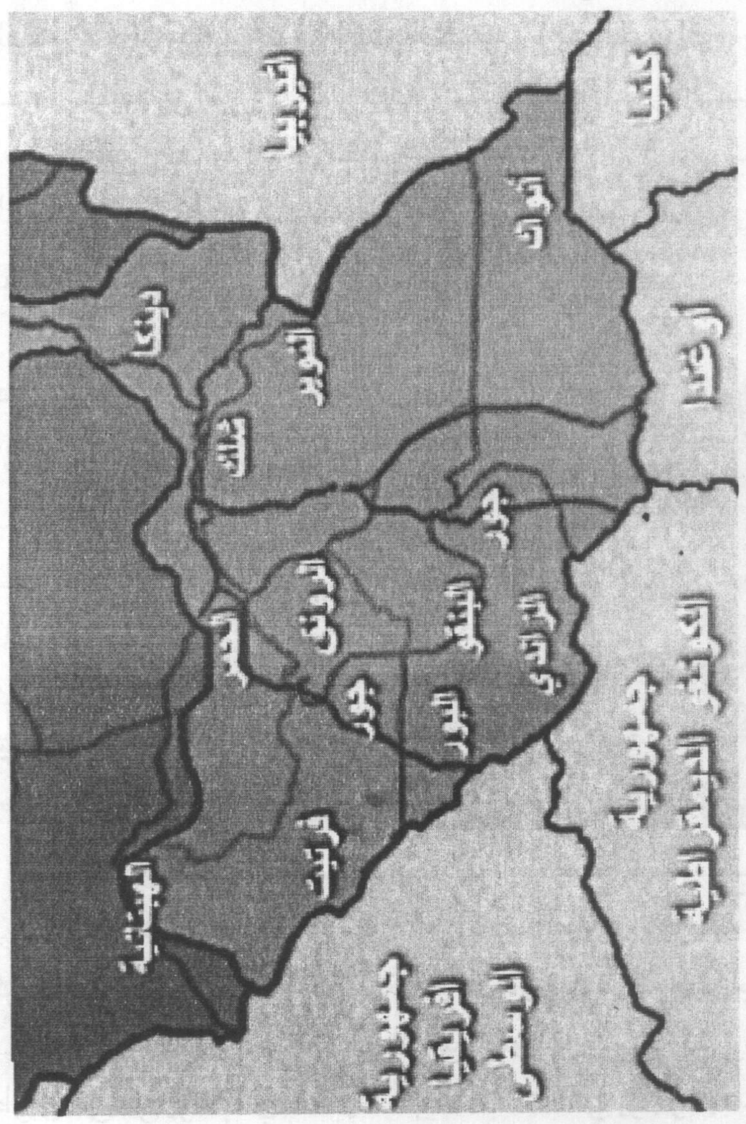


وفي غضون المفاوضات والتوقيع على تلك الاتفاقية كان سكرتير جوزيف لاقو قد سجل اعتراضه كتابة على دمج جيش الأنيانيا في الجيش السوداني بعد إحلال السلام ، وهو ما حدث بالفعل لنجد جون قرنق مع سلفاكير يصران على وجود الجيش الشعبي تحرير السودان وجون قرنق قائده وسلفاكير رئيس هيئة أركانه مستقلًا طوال فترة الست سنوات الانتقالية التي حددها اتفاق نيفاشا الموقع بنيروبي في ٩ من يناير ٢٠٠٥ والتي تلاها وفق نصوصها استفتاء شعبي جنوب السودان لتقرير مصيره بين الانفصال والوحدة .



وجاء الاستفتاء ليصوت فيه ٩٩ ٪ للانفصال وحدث الانفصال وأصبح سلفاكير رئيس جمهورية جنوب السودان تلك الدولة الوليدة والتي ما يزال بينها وبين حكومة الشمال الكثير من الملفات التي لم تحسم بعد، والكثير من القضايا فهل سينجح سلفاكير في العبور بالدولة الوليدة إلى بر الأمان؟ أم أنه سيقع في مستنقع الحروب التي ستقتل الدولة الجديدة في مهدها من بعض الدول الإفريقية والعربية؟ لكن ها هي مصر كانت الدولة الثانية في الاعتراف بدولة جنوب السودان بعد اعتراف السودان وحكومة البشير بدولة جنوب السودان ليقطع الطريق على من يرغب في تعكير صفو العلاقات التي يرجو الجميع أن تنشأ بين دولتين لها كل السيادة على أراضيها.

قبائل جنوب السودان



توزيع قبائل جنوب السودان

يضم جنوب السودان ثلاث مجموعات سلالية رئيسية وهي :

النيليون ـ والنيليون الحاميون ـ والمجموعة السودانية ، ويأتي على رأس هذه السلالات من حيث العدد والنفوذ والقوة النيليون .

ومن هذه السلالات انحدرت قبائل الجنوب السوداني مشكلة نسيجًا اجتماعيًا معقدًا .

أولا : النيليون :

ينتمي إلى هذه المجموعة ثلاث قبائل تلعب دورًا مهمًا في الجنوب السوداني وهي الدينا والنوبير والشلك ويذهب علماء السلالات إلى أن هذه القبائل تنتهي إلى جد واحد .

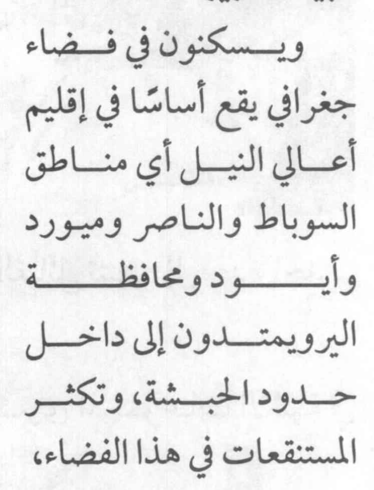
قبيلة الدينكا :

ويقدر عددها بثلاثة ملايين نسمة وهي كبرى المجموعات الاثنية في السودان تضم حوالي ٥٠٠ مجموعة اثنية غير الدينكا وتعيش الدينكا في الفضاء الجغرافي الذي يمتد من شمال مديريات الإقليم الجنوبي « بحر الغزال ـ والنيل الأعلى ».



إلى جنوب كردفان « حول مجرى النيل » حيث يقع خط تماسهم مع قبائل البقارة ، ويعرف المركب الاثني والثقافي الذي تنتمي إليه الدينكا بمجموعة الشعوب الناطقة باللو والممتدة في أقاليم شرق إفريقيا الذي يجمع قبائل الماساي بكينا والتوتسي برونـدا وبورنـدي بـل وبعـض المجموعات البشرية بمالي والسنغال المشهورة بطول القامة وسواد البشرة الداكن » ، ومن أهم بطون الدينكا الفجول وأبوك وأدوت والدينكابور والنويك ملوال وإلى عشيرة الدينكابور ينتمي جون قرنق الزعيم الراحل للحركة الشعبية لتحرير السودان .

قبيلة النوير :





ويسكنون في فضاء جغرافي يقع أساسًا في إقليم أعالي النيل أي مناطق السوباط والناصر وميورد وأيـود ومحافظة اليرويمتدون إلى داخل حدود الحبشة، وتكثر المستنقعات في هذا الفضاء، وقد زاد ذلك من عزلة النوير، ونزوعهم الاستقلالي والاعتزاز بالنفس ،كما زاد في صعوبة اختراق مناطقهم ويمتاز النوير بأن لهم لهجة واحدة وأسلوبًا في الحياة متشابها إلى حد بعيد .

قبيلة الشلك :

وهي أقل المجموعات الثلاث تعدادًا وتعيش في شريط على الضفة الغربية للنيل الأبيض من كاكا في الشمال إلى بحيرة نو في الجنوب وقبيلة الشلك ذات طابع سياسي مركزي تحت قيادة ملك أو سلطان يطلقون عليه

« الريث » ويجمع « الريث» بين السلطة الروحية والسلطة الزمنية في صيغة مشابهة للتقاليد المعربة الفرعونية القديمة .

ثانيًا : النيليون الحاميون :



أطلق عليها هذا الاسم نظرًا لاشتراكها مع المجموعة النيلية في كثير من السمات السلالية واللغوية في نمط الحياة الاقتصادية وتعتمد على تربية الماشية وخاصة الأبقار .

ثالثا : المجموعة السودانية :



ينتمي إلى هذه المجموعة قبائل الزاندي والموز والمادي والبون جو والقريش وعبارة المجموعة السودانية اصطلاح سلالي عرقي وليس اصطلاحًا سياسيًا ، وتوجد هذه المجموعة في فضاء جغرافي يقع غرب النيل وقرب الحدود الجنوبية والجنوبية الغربية للسودان.

إعلان الانفصال:

أعلن جنوب السودان استقلاله في انفصال متفق عليه مع الشمال كتتويج لاتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ ويقترب انقسام أكبر دولة إفريقية مساحة في ظل أسئلة ما زالت بلا إجابة .

فبرغم المحادثات والمؤتمرات الدولية على مدى سنوات ما زال الجانبان يختلفان على سبل إدارة العائدات النفطية واقتسام الديون حتى الوضع النهائي للحدود ، وفيما يلي بعض التصورات للمسار الذي قد تسلكه الأحداث يتشبث المتفائلون بالأمل في أن يكون أسلوب المعالجة للخلافات حتى الآن مجرد اتباع لسياسة حافة الهاوية من الجانبين في إطار هذا التصور كان هناك



رئيس مجلس الجنوب سلفاكير والرئيس الشمالي عمر البشير جاءا معا في وقت ما ليوقعا اتفاقًا بخصوص النفط والشؤون المالية والمناطق الحدودية المختلف عليها وغير ذلك من القضايا ، ومن بين العوامل الأساسية التي تشكك في إمكان تحقيق هذا التصور ضيق الوقت وعدم تحقيق تقدم في المحادثات حتى الآن ، وافتقار الجانبين إلى الثقة المتبادلة بعد الحرب الطويلة وحوادث العنف الأخيرة في منطقتي أبيي وجنوب كردفان التي تشتت الانتباه عن التركيز على القضايا الأساسية ، وتظل قائمة طويلة من القضايا

المهمة معلقة لفترة طويلة ،ولن يكون هذا مجرد قضية مربكة للجانبين، إذ إن هناك مخاطر حقيقية ماثلة أكثرها إثارة للقلق يتعلق بالنفط، وسوف يمتلك الجنوب على النفط المستخرج من أراضيه ، لكن بموجب الترتيبات الحالية على أن ينقل الخام عبر خطوط أنابيب تمر بأرض الشمال ومنها إلى الميناء السوداني الوحيد على البحر الأحمر، ولم يتم الاتفاق بشأن المبلغ الذي سيطلبه الشمال من الجنوب مقابل استخدام الأنابيب المارة بأراضيه أو كيفية إدارة حقول النفط على الحدود بين الشمال والجنوب ودون التوصل إلى اتفاق تظل هناك فرص لحدوث نزاع واشتباكات خاصة إذا مضى الشمال قدما في تنفيذ تهديداته بغلق الأنابيب للحصول على تنازلات والطريقة الغامضة التي ينتهجها السودان في التعامل مع مسألة نقل النفط تعني زيادة احتمالات حدوث سوء فهم ، وتبادل الاتهامات وهناك مخاوف بشأن مصير مئات الآلاف من المدنيين الذين حوصروا في قتال جديد بولاية جنوب كردفان إذا لم يتبق جزء من قوات حفظ السلام لمتابعة ما يجري لسكان المنطقة وهناك علامة استفهام أيضًا تحيط بمصير أكثر من مليوني شخص بقوا في الشمال إما باختيارهم أو تقطعت بهم السبل هناك ، ورغم التوصل إلى اتفاقات غامضة بشأن تسوية وضعهم إلا أن رئيسي الجانبين لم يوقعا عليه والسيناريو الأسوأ هو انهيار العلاقات بين الشمال والجنوب والعودة إلى الحرب الأهلية التي أودت بحياة مليوني شخص وأجبرت أربعة ملايين آخرين على النزوح قبل التوصل لاتفاق عام ٢٠٠٥ ، هذا الأمر غير مرجح على المدى القصير والمتوسط وهذا يعود إلى أن البلدين لن يكسبا شيئًا من الحرب ويحتاج اقتصاد البلدين لاستمرار تدفق النفط كما يعاني جيش البلدين من الإجهاد من طول فترة النزاع المسلح والحرب الأهلية التي استمرت لسنوات بين أبناء الوطن الواحد ، والأكثر ترجيحًا هو حدوث توترات وربما مواجهات عنف عشوائية ومحدودة في الولايات المضطربة على الجانب الشمالي من الحدود ، ويمكن للقتال إن طال أن ينتقل

إلى ولاية جنوب كردفان وكذلك ولاية النيل الأزرق ، كما يمكن أن ينتقل إلى إقليم دارفور الذي يشهد تمردًا منذ ثماني سنوات والذي يتاخم أيضًا الجنوب هناك .

احتمال أن تتصاعد أعمال عنف عشوائية ومحدودة إلى نزاع وتتواجه القوات الشمالية والجنوبية على طول الحدود التي لم يتم ترسيمها بعد بسبب عدم إحراز تقدم في المفاوضات .

وينظر سكان دارفور الإقليم المضطرب غرب السودان إلى استقلال الجنوب والذي حدث بعد صراع لسنوات كلف السودان الكثير ، وينظر سكان الإقليم بالارتياب لما ينطوي عليه من احتمال معارك جديدة بين الحكومة والمتمردين وكذلك زيادة تعقيد قضايا مثل الهجرة عبر الحدود، ونقل تحقيق لرويترز عن السكان بالإقليم الذي يقع على حدود جنوب السودان إنه إذا حدثت حرب فسوف تؤثر في المعيشة والاقتصاد فهي تزيد الغلاء والفرقة بين الناس ، واندلعت الحرب في دارفور في ٢٠٠٣ بينما ما زال مئات الألوف الذين فروا من القتال منذ ثماني سنوات يعيشون في معسكرات ومخيمات ، ويعيش كثيرون في أكواخ ، ولم تؤد محادثات السلام التي توسطت فيها قطر إلى الكثير على الأرض حيث انسحبت منها جماعات التمرد الرئيسية أو رفضت المشاركة ، وقال فؤاد حكمت من المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات: مشكلات دارفور هي في الحقيقة مشكلات السودان متجلية في دارفور فجماعات التمرد في دارفور تمتد عبر مجموعات من الأقاليم والولاءات العرقية والقبلية لكنها تتحد في معارضتها للحكومة المركزية بعدما تركزت الثروة والسلطة في أيدي طبقة في الشمال ويقول بعض المحللين: إن الانفصال يمكن أن يؤدي إلى تصميم بعض المقاتلين المناهضين للحكومة في دارفور بعد أن رأوا الجنوبيين يحققون

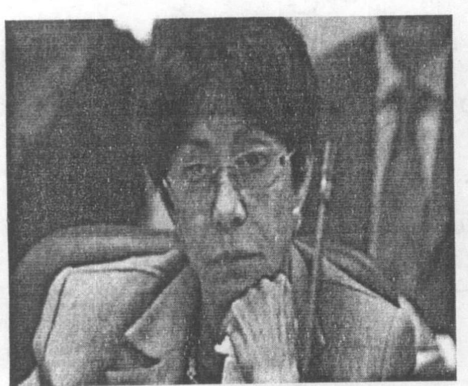
هدف الاستقلال وضعفت الخرطوم اقتصاديا بعد أن خسرت حقول النفط في الجنوب ويقول محللون آخرون أن الجنوب المستقل حديثًا قد يقوم بتأييد المعارضة المسلحة في دارفور حيث يشارك معها في بعض الصلات الأيدلوجية والسياسية ، وتؤكد حكومة الخرطوم أنها لن تسمح بانفصال أقاليم أخرى ، لكن المحللين يقولون أن القوات الحكومية الآن متفوقة على المتمردين وتقطع إمداداتهم وتطردهم من بعض المناطق الرئيسية ، وأكد المتخصصون في الشأن السوداني أن انفصال الجنوب السوداني لا يعد نهاية المطاف بل بداية لسلسلة من المشكلات تنعكس سلبًا على السودان والقارة الإفريقية بأكملها مطالبين بضرورة تغيير الدستور في الشمال مراعاة لحقوق الأقلية والتقسيم العادل للسلطة والثروة تجنبًا لانفصالات جديدة وفتح المجال لمشاركة القوى السياسية بالشمال لحل المشكلة في دارفور وغيرها من الصراعات والتي تعد فتيل حرب قابلة للاشتعال في أي لحظة وأكد السفير أحمد الحجاج أمين عام الجمعية الإفريقية أن على الأحزاب الشمالية أن تتجه نحو مشروعات التنمية بدلًا من التنابذ والقيام بعمليات عصيان أو محاولات إسقاط الحكومة ومؤسسات الدولة ، وطالب الشماليين والجنوبيين بعدم تبادل التهم حول مسئولية اللجوء لخيار الانفصال والانتباه إلى كل منها يحتاج إلى الآخر على المستوى السياسي والاقتصادي، وأكد أن مصر سعت لوحدة السودان، وقدمت العديد من الاقتراحات بهذا الشأن لكن ما دام الشماليون والجنوبيون ارتضوا بنتائج الاستفتاء ومن ثم الانقسام فلا يمكن لمصر أن تعترض على ذلك وأكد أن علاقات مصر طيبة مع جنوب السودان حيث أن معظم الوزراء هناك تخرجوا من جامعات مصرية كما أن القاهرة من أول الدول التي قامت بتنفيذ مشروعات تنمية بجنوب السودان.

ويقترح الدكتور حسين مراد رئيس مركز الدراسات السودانية بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية ضرورة إشراك القوى السياسية في الشمال في الحكومة ، وفي صنع القرار لحل مشكلة دارفور وجنوب كردفان وأبيبي وغيرها من الأزمات لتهدئة الأوضاع وتجنبا لانفصالات جديدة .



ويشير الدكتور حسن نجيلة رئيس مركز إفريقيا للتنمية والسلام إلى أن اليمين المتطرف في الولايات المتحدة هو من دعم بقوة انفصال جنوب السودان ، وتوقع أن تتم بلقنة جمهورية السودان لتصبح ٦ دول ، طالما يصر المؤتمر الوطني على اتباع سياسة التعنت والاستعلاء مع المواطنين الذين يعانون من الظلم والتهميش.

وتشير الدكتورة إجلال رأفت أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية مدير برنامج الدراسات المصرية الإفريقية إلى أن استفتاء أبيي قنبلة موقوتة ، فلو لم يتم إيجاد حل له فمن الممكن أن يسبب حربًا أهلية لا تنتهي مع طول الحدود الشمالية والجنوبية ، ولم يظهر حل توافقي للمشكلة حتى الآن .



أسباب النزاع في السودان



للنزاع المسلح عوامل عديدة يشكل كل منها خيطًا في شبكة معقدة من الأسباب تسهم كلها منفردة، ومجتمعة في تأجيج القتال وتفاقمه وإطالته أمره.

وكعوامل فردية يعمل كل منها ضمن قالب متعدد الطبقات ذي أبعاد تاريخية واقتصادية وسياسية يكون أكثر حدة وخطورة، عندما تعززه وتدعمه عوامل أخرى منها - عدم تكافؤ الفرص في الحصول على الموارد أو الضغط الشعبي.

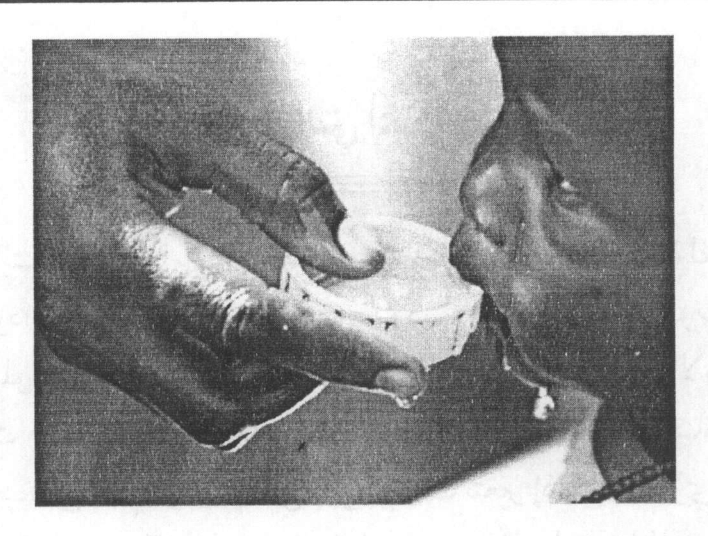
- الإجحاف العرقي وغياب مبدأ المواطنة.

- التلاعب السياسي وهو ما يؤجج القتال منذ الحقبة الاستعمارية ولم يكن التطور الاقتصادي متوازنًا بين الأقاليم والمناطق المختلفة في الدولة، لكن الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال عمقت التباين والتهميش بانحيازها للمناطق النيلية الوسطى عند تخصيص وتوزيع مشاريع التنمية وفرص الاستثمار كما كان للدين الخارجي وهروب رؤوس الأموال وتدهور أسعار السلع الأساسية عواقب اقتصادية واجتماعية وبيئية وتعكس عدم تساوي الفرص في الحصول على الموارد.

وأكدت الجماعات المسلحة في السودان على أهمية فرص الاستفادة من الموارد الطبيعية والاجتماعية، وأن يتم ذلك بعناية وبعدالة وإنصاف مع مشاركة الموارد وتطويرها.

ومع تزايد السكان والتدهور البيئي والجفاف أصبح ندرة الموارد البيئية كالأراضي الزراعية والماء العذب والموارد البحرية أكثر أهمية كسبب أو حافز للنزاع ربما لا تؤدي لمشاكل البيئة وندرة الموارد إلى المواجهات بشكل حتمي إلى المواجهات المسلمة ولكن في الحالات التي تتفاقم فيها بسبب عدم المساواة الاقتصادية أو الاجتماعية وسوء الإدارة، فإن المظهر الصدامي لندرة الموارد البيئية يبدو مسيطرًا كما هو الحال في دارفور وكردفان.





الاعتقاد الشائع أن النزاعات العرقية تنشأ من اختلافات عرفية أو دينية أو قبلية أو ثقافية خاطئ إلى حد كبير ، أغلب حالات الفصل العرقي تبدو كنتيجة للنزاعات المسلحة أكثر من أن تكون سببًا لها لكن الفصل العرقي والثقافي والديني يصبح أكبر تأثيرًا في تحديد إدراك وتفهم الناس للنزاع المسلح على جانبي النزاع ، حتى لو كانت هذه العوامل ضعيفة أو غير موجودة أساسًا كأسباب جذرية لنزاع جديد ، وكلما طال النزاع أكثر طالت هذه العوامل العرقية والدينية والثقافية التي لها دورًا أكبر كأساس للتضامن والحشد السياسي في النزاعات التي تستمر لفترات طويلة عندما تزول حتى الأسباب الأولية للنزاع تصبح العرقية المجردة والأيديولوجية مادة فعالة وقوة اجتماعية ، وفي السودان شجعت هذه الهويات العرقية والأيديولوجية عن عمد ووظفت كوسائل عززت التعبئة والمقاومة من جهة ، ومن جهة أخرى عملت القوى الحاكمة على التمسك والاستئثار بما لديها وأن أدى ذلك مع عوامل أخرى لتدويل حروب السودان ، وكان لكل هذه العوامل السبب في عدم وصول السودان إلى أي حل سياسي فعال للتعامل مع مشكلة التنوع والتعددية .

العوامل التي أدت لتقسيم السودان

التاريخ السياسي لجنوب السودان من الملفات المهمة لفهم طبيعة السودان معنويا قبل أن تصبح حدوديا ، ومنذ أن غزا العرب السودان تعاملوا مع السودانيين أصحاب الأرض بشيء من عدم الاهتمام ، وإن كانت هذه الأمور لا تعمم فالكثيرون من أهل الجنوب كانوا ينظرون للعرب على أنهم غزاة ، ولكن نظرتهم تلك تتغير إذا كان الغازي غير عربي وغير مسلم ودائمًا ما لعبت حركات التمرد المسلح في الجنوب على وتر الطائفية ، والإسلام والمسلمون بريئون من تلك النعرات الكاذبة .

فأهل الجنوب الكثير منهم يدعى أن الإسلام فرض على أهل الشمال لضعفهم ، ولأنهم ليسوا أهلا للقتال والدفاع عن معتقداتهم المسيحية ، أما هم أي أهل الجنوب فهم جنود بواسل قاوموا الغزو العربي والإسلامي ورفضوا أن يسلموا لهم ، وفي هذه مغالطات كثيرة ، فمن قال: إن الإسلام انتشر بحد السيف والتاريخ فالماضي والحاضر يكذبه جملا وتفصيلًا.

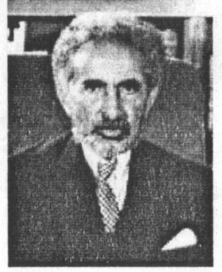
فرقت الأمم المتحدة التعامل مع الجنوب والشمال في قضايا أهمها التعليم فبدأت تظهر الاختلافات الثقافية ، وهناك من ادعى أن الشماليين هم تجار رقيق وبعد جلاء القوات البريطانية المسيحية أراد الجنوبيون أن يكون لهم نظام خاص لهم داخل الدولة السودانية الموجدة ، وهو الأخذ بنظام الفيدرالية رفضت الحكومة الاقتراح معللة بأنه يؤدي إلى انفصال الجنوب كتطور طبيعي وظهر حزب سانو المطالب باستقلال الجنوب ، كما تم تشكيل حركة أنيانيا .

وبعد الشد والجذب تم بحث تسوية سلمية للصراع حيث عقد مؤتمر المائدة المستديرة .



والتي أعطت للإقليم الحكم الذاتي إلا أن أصدر جعفر نميري الرئيسي السوداني آنذاك عام ١٩٨٣ عدة قرارات أطاحت بالنظام وتم تقسيم الإقليم إلى ثلاثة أقاليم ونقل الكتيبة ١٠٥ وبعض الجنود إلى الشمال واتهام قائدها كاربينو كوانين بالاختلاس ، وتم إرسال العقيد جون قرنق لإخضاع تلك الكتيبة فهربت إلى الأدغال لتصبح فيما بعد نواة للجيش ، كلفت الحكومة العقيد جون قرنق بتأديب الكتيبة إلا أنه أعلن انضمامه إليها مؤسسًا حركة الرب ، ولها جناح مسلح وأعلن قرنق أن هدف حركته هو تأسيس سودان جديد قائم على المساواة،

وكذلك العدل الاقتصادي والاجتماعي داخل سودان موحد وقام برفع شعارات يسارية فحصل على دعم من كينيا وأثيوبيا وخاصة الرئيس الأثيوبي منغستو هيلا ميريام .



وبعد الإطاحة بنظام جعفر النميري عبر انتفاضة شعبية عام ١٩٨٥ كان هناك أمل في التوصل إلى اتفاق مع الحركة لكنه فشل بعد اجتماع مع رئيس الوزراء الجديد الصادق المهدي ،والذي نص على تجميد قرارات سبتمبر في أديس أبابا ابرام اتفاق جديد بين قرنق ومحمد عثمان الميرغني، وهذا الاتفاق لم يأخذ طريقه إلى التنفيذ بعد انقلاب بقيادة عمر البشير عام ١٩٨٩ وحققت الحكومة عدة انتصارات ضد القوى الجنوبية مستعينة بتسليح ميليشيات تدعى قوات الدفاع الشعبي وحققت الكثير من الانتصارات العسكرية ، وفرضت هيمنتها وسيطرت بنفوذها على كل مجريات الأمور ، وحاولت الحكومة السودانية الاستفادة من أثيوبيا بعد سقوط منفستو عام ١٩٩١ فأجرت الاتصال منفردة مع لام أكول وتحت رعاية الرئيس النيجيري عام ١٩٩٢ .



البشير والمحكمة الجنائية الدولية

أعلن الرئيس السوداني عمر البشير في مارس ٢٠٠٩ عن طرد ما بين ست إلى عشر منظمات تقدم العون والإغاثة للنازحين من الحرب بدعوى تعامل المنظمات مع محكمة الجنايات الدولية، التي أصدرت مذكرة اعتقال دولية ضد الرئيس السوداني لسوء تعامله مع إقليم دارفور، متهمة إياه بارتكاب جرائم حرب.

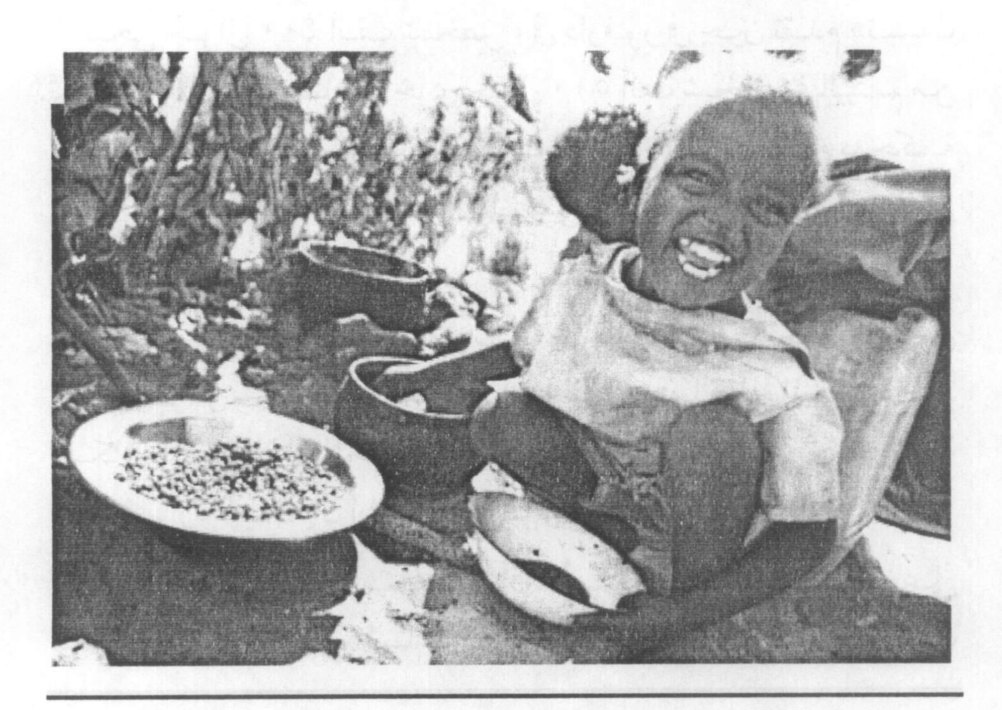
ومن بين المنظمات التي طردتها السلطات السودانية منظمتا أوكسفام وتسيف تشيلدرن ، وتقدم منظمة أوكسفام خدمات المياه والصرف الصحي لحوالي ٤٠٠ ألف شخص ، في دارفور في حين تقدم «تسيف تشيلدرن» الدعم في مناطق أخرى لحوالي ٥٠٠ ألف شخص غالبيتهم من الأطفال وكانت مذكرة دولية قد صدرت من قبل المدعي العام بمحكمة الجنايات الدولية في لاهاي باعتقال الرئيس عمر البشير وذلك في مارس ٢٠٠٩ .

وقد وجهت للرئيس البشير سبعة اتهامات منها الترحيل القسري والتعذيب ، وتوجد تهمتان من جرائم الحرب منها قيادة الهجمات ضد السكان المدنيين إلا أن المحكمة لم توجه له هذه التهمة لعدم وجود أدلة كافية على ارتكاب أعمال إبادة جماعية .

وفي ١٠ مارس قال مسؤولون أن الأمم المتحدة تعتمد بشدة على منظمات خارجية في نقل المساعدات إلى دارفور ، حتى إن قيام السلطات

السودانية بطرد ١٦ منظمة غير حكومية أصاب نصف برنامجها الخاص بالمساعدات وكانت السلطات السودانية طردت منظمات يعمل بها ٦٥٠٠ موظف مساعد في دارفور ، ولم تكتف السلطات السودانية بذلك بل قامت بمصادرة السيارات وأجهزة الكمبيوتر والمعدات الخاصة بها ، وكانت هذه المنظمات تقدم المساعدات الدولية في المأوى والغذاء والحماية من القتال وكانت أربع من المنظمات الغير حكومية تقوم بتوزيع ثلث المساعدات الخاصة ببرنامج الأغذية العالمي .

إضافة إلى منظمات أخرى كانت تقدم المساعدات لنحو ١,١ مليون سوداني لا يملكون قوت يومهم ولا دواءً ، لكن السلطات السودانية تضع الاعتبارات الأمنية فوق الكثير من الاعتبارات الإنسانية فوجهت لها تهماً تتعلق بعمل بعض المنظمات مع جهات أخرى معادية مما يهدد أمن السودان.



البشير ودولة الجنوب



أكد الرئيس عمر البشير أنه سيتوجه إلى جنوب السودان للمشاركة في إعلان استقلاله والتهنئة بالوضع الجديد، والإعراب عن تمنياته بأن يتمتع الجنوب بالأمن والاستقرار، وشدد البشير على أن يسعى لعلاقات ودية مع الجنوبيين الذين كانوا خصم الحرب الأهلية للخرطوم، وقال البشير: إن حزبه رفض الاتفاق الإطاري الذي وقع مؤخرا في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا بين الحكومة وقطاع الشمال بالحركة الشعبية بشقيه السياسي والعسكري، لكن حزبه نفي على لسان أمين الإعلام بالحزب إبراهيم غندور انهيار المفاوضات الجارية حول الاتفاق الإطاري الموقع بين الحكومة وقطاع الشمال بالحركة الشعبية أو وجود خلافات داخل الحزب حول الاتفاق، وقال ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالسودان بيتردى كليرك: أن ٣٦٠ ألفا من الجنوبيين عادوا إلى ديارهم كما أن أكثر من مليون جنوبي ما زالوا في الشمال وقد زادت المخاوف بشأن مستقبلهم وحقهم في العمل وممتلكاتهم بسبب بعض ما وصفه بالعبارات العدائية من

حكومة الخرطوم ، وكان الرئيس البشير قال في مايو من عام ٢٠١١ أنه بعد التاسع من يوليو الشمالي والجنوبي جنوبي والذي لم يوفق أوضاعه سيتعامل معه بالقانون .

وأعربت الولايات المتحدة عن بالغ قلقها من استمرار العنف في جنوب كردفان السودانية التي شهدت مواجهات مسلحة ، وأكدت متحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية فيكتوريا نولاند ضرورة حل القضايا العالقة بين شمال السودان وجنوبه بعد استقلال جنوب السودان ، وأعلنت وزيرة خارجية جنوب إفريقيا أن بلادها ستكون أولى الدول التي ستعترف بدولة جنوب السودان ، وأعلن وزير الخارجية الفرنسي ألان جوبيه أنه مثل فرنسا في احتفالات بمناسبة استقلال جنوب السودان ، التي سيحاول خلالها تجنب الرئيس السوداني عمر البشير الملاحق من قبل المحكمة الجنائية الدولية بتهمة الإبادة .

وقال: يجب إظهار دعمنا لقيام دولة جديدة لأن البشير سيكون موجودًا ، وحضر أيضًا بأن كي مون الأمين العام للأمم المتحدة ووليام هيج وزير الخارجية البريطاني وكاتي أشتون وزيرة خارجية الاتحاد الأوربي وعدة رؤساء دول وحكومات وقال: إنها طريقة للتأكيد على أن الديمقراطية في إفريقيا كما هي في الشرق الأوسط هي نهج السياسة الخارجية لفرنسا وشاركت جامعة الدول العربية في الاحتفال باستقلال دولة جنوب السودان وذلك تلبية لدعوة وجهها سلفاكير رئيس حكومة جنوب السودان إلى الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية والذي قرر إيفاد السفير محمد الخمليشي الأمين العام المساعد للجماعة رئيس قطاع الإعلام لتمثيله في هذا الحدث السهام وأعلن الخمليشي عن ترحيبه وترميم الأمانة العامة بإعلان جنوب السودان وقال: إنه سينقل لجنوب السودان تأكيدات العربي أن جامعة الدول العربية ستولي المرحلة القادمة بالجامعة اهتمامًا بدولة جنوب السودان .

النشيد الوطني لدولة الجنوب



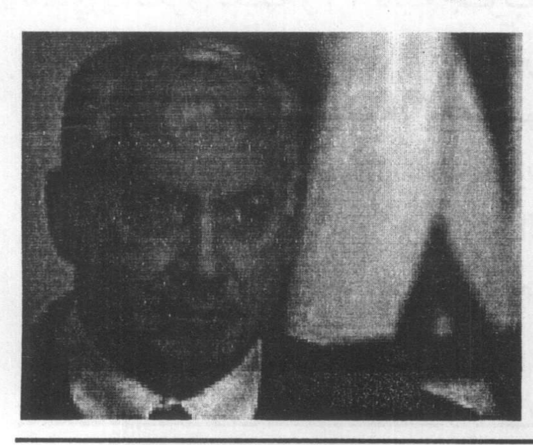
أصبح لجنوب السودان نشيد وطني جديد وخاص بدولتهم الوليدة، فالنشيد الوطني لجنوب السودان يتكون من ثلاثة مقاطع ، ويصف النشيد الذي يستغرق دقيقة و ١٩ ثانية جنوب السودان بأرض كوش وأهله بالمحاربين الأشداء ، والمقاتلين السود الذين سالت دماء الملايين منهم من أجل الحرية والعدالة والدفاع عن أمة الجنوب السوداني ، كما عدد النشيد وهو باللغة الإنجليزية اللغة الرسمية لجنوب السودان مزايا أرض جنوب السودان وقال: إنها جنة عدن وأرض اللبن والعسل والعمال الأقوياء وأرض النيل والجبال والغابات وموطن حضارات العالم مختتما بأن يبارك الرب دولة الجنوب .

إسرائيل ودولة الجنوب



هل ستقف إسرائيل مكتوفة الأيدي أمام ما يحدث في السودان ، وظهور دولة جديدة ليس لديها الكثير من المقومات وتحتاج إلى من يمد لها يد العون والمساعدة ، فإسرائيل لن تساعد جنوب السودان إلا بعد أن تكون قد تأكدت من أنها لن تخرج خاسرة ، ولم تنتظر إسرائيل كثيرًا فلقد قال مسئولون إسرائيليون رفيعو المستوى: إن هناك اتصالات مع دولة جنوب السودان التي أعلنت استقلالها مشددين على أن إسرائيل تتطلع إلى إقامة علاقات دبلوماسية معها .

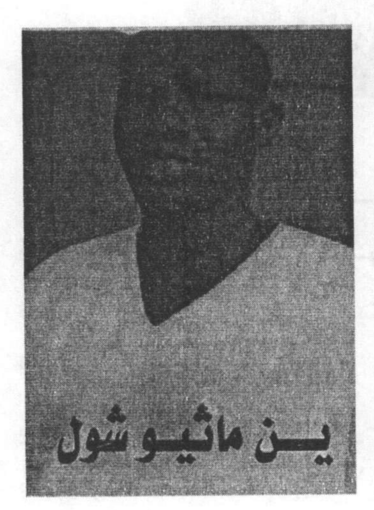
ورأى هؤلاء إن إقامة دولة جنوب السودان تشكل مثالًا لعملية نتجت عن مفاوضات ، ولم تأت بالإكراه أو إجراء أحادي الجانب ، وادعت أن هذا الأمر يجب أن ينطبق على الفلسطينيين .



ومع تمسك رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نيتنياهو باستمرار الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة يصر رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس على التوجه للأمم المتحدة في سبتمبر

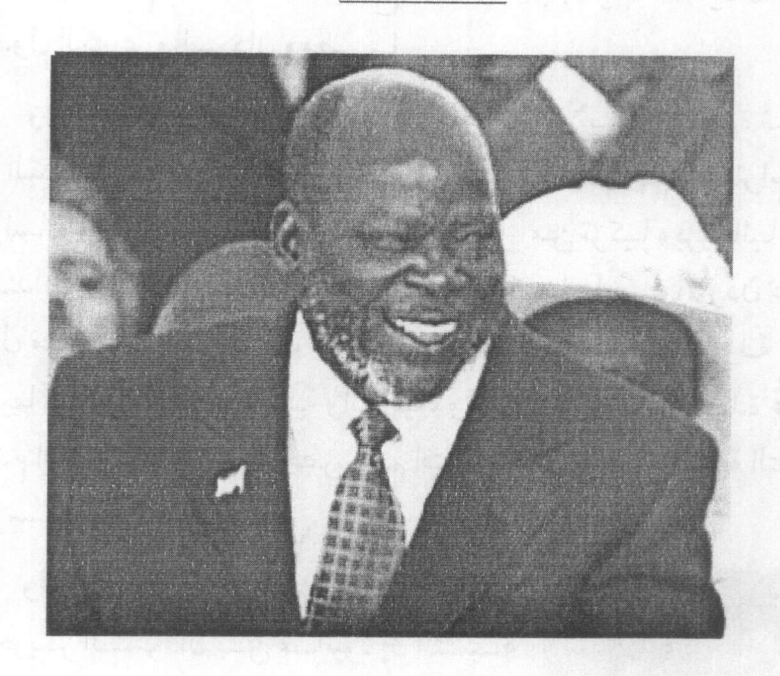
لإعلان الدولة الفلسطينية وهو ما ترفضه بشدة كل من إسرائيل والولايات المتحدة ، ومن المرجح أن تحصل دولة جنوب السودان على العضوية رقم ١٩٣ في الأمم المتحدة لاسيما مع الاعتراف بجنوب السودان من قبل الدول الكبرى والسودان ومصر بها .

وفي واشنطن تعهد بيان رئاسي بأن تكون الولايات المتحدة شريكتهم في السعي إلى الأمن والتنمية والحكم الذي يلبي تطلعاتهم واحترام حقوق الإنسان ، كما اعترفت بجنوب السودان كل من تركيا وبريطانيا وفرنسا وكندا وسويسرا وجنوب أفريقيا وأثيوبيا وكينيا وليبيا والأردن على حد قول مدير مركز الدراسات السودانية حيدر إبراهيم فإن الدولة الجديدة عليها توحيد مكوناتها القبلية والعرقية، وقال: إن الدولة الجديدة عليها أن تقدم الغذاء لـ ٩ مليون شخص رغم افتقادها لأي نوع من البنية التحتية أو المؤسسات الاقتصادية .



وقال المتحدث باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان ين ماثيو: إن التنمية الاقتصادية هي التحدي الأكبر للجنوب ويعد جنوب السودان الدولة الأشد فقرًا في العالم بحسب تقييم الأمم المتحدة ، وأضاف ماثيو: لدينا عائدات النفط التي ستزيد مع دولتنا المستقلة وهو ما يساعد على تلبية احتياجات المواطنين ، ولم يحل النفط مشكلة العديد من البلاد الإفريقية المنتجة له مثل الجابون ونيجيريا وأنجولا ، بل والملاحظ أنه كلما زادت موارد الدول الإفريقية زاد الفساد ودخلت في حروب أهلية للسيطرة على هذه الموارد .

جون قرنق

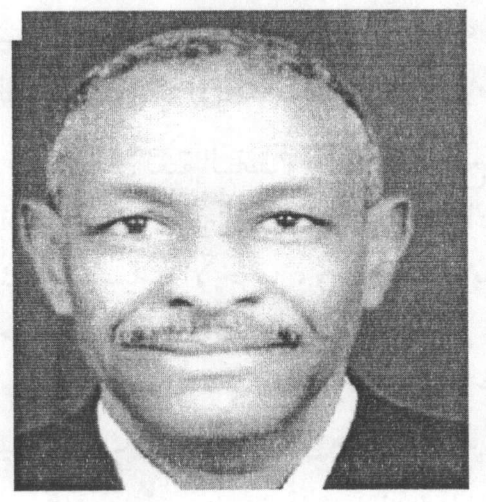




ولد جون قرنق في عام ١٩٤٥ في قبائل دينكا جنوب السودان لعائلة مسيحية من قبائل الدينكا الجنوبية المعروفة بعبادة السماء وعزف الموسيقى باستخدام قرون الكباش وحبها للحوم وقد أرسلته عائلته إلى الولايات المتحدة لتلقي علومه هناك وليتعلم .

فدرس في كلية جرنيل بولاية أيووا ، ثم مع بداية الحرب الأهلية مع حركة

أنيانيا ، وعاد إلى السودان عام ١٩٦٢ لتلقي تدريبات عسكرية في السودان، وكان أول اختبار لقرنق في حرب العصابات واستوعب الجيش السوداني جون قرنق وآخرين حيث اندلعت الحرب الثانية عام ١٩٧٨ في الجنوب السوداني ، ووقعت الحكومة السودانية اتفاقًا مع أنانيا وصار الجنوب منطقة حكم ذاتي لكن بعد اكتشاف البترول اندلعت الحرب مرة أخرى ، وكان طرفاها القوات الحكومية والحركة الشعبية لتحرير السودان وجناحها العسكري الجيش الشعبي لتحرير السودان ، وقد ترأس جون قرنق الحركة الشعبية إثر تخلصه من زعيمها ويليام نون إلى الحصول على تأييد المسيحية والتابعين لها في الولايات المتحدة الأمريكية .



ولم تكن بعض الأمور واضحة للعامة من المقاتلين مثل إذا كان من أجل استقلال الجنوب أم من أجل المزيد من الحكم الذاتي كما يشعر الجميع بالحيرة من سجل حقوق الإنسان للجيش الشعبي لتحرير السودان وأسلوب قيادة قرنق في الصراع المسلح آنذاك ، وكان الجيش السوداني تغير كثيرًا عبر السنين لكنه كان مذنبا في الماضي باقتراف انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان في المناطق الجنوبية من السودان .

- نجا جون قرنق من عدة محاولات لقتله سواء من البشير أو علي عثمان طه ، لكنه لم يوفق في الهرب من محاولات الاغتيال وقتل في انفجار غامض بطائرته ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الحادث ، وإن كانت أصابع الاتهام وجهت للكثيرين سواء من خارج الحركة أو من داخلها .

كان الصراع قد بدأ لأسباب عدة وهو ما جعل أمد الحرب يطول فكلما اختفى سبب لتلك النزاعات ظهر سبب آخر، وكان الصراع على النفط بين الشمال والجنوب بمساعدة القوى الدولية الكبرى والإقليمية التي تقف خلفها ، ذلك أن النفط بعد أن أصبح سلعة للاكتفاء الذاتي والصادر وصارت له مردوداته وعائداته الإيجابية على مسيرة البلاد الاقتصادية المتعثرة فظهر ذلك على الموازنة المختلفة ، ومضى بها إلى التوازن وانتهى سعر الصرف المنفلت إلى الثبات والاستقرار ومعدل التضخم إلى الهبوط .

أولاً : أن لعبة النفط وصراع المصالح في إفريقيا دخلت فيه قوى غير تقليدية وهي الصين وماليزيا من البلاد الآسيوية الناهضة ولا شك أن ذلك يثير حساسيات الآخرين ، وخوفهم ويزيد توجساتهم ، إذ لم يكن واردًا في حساباتهم يوم أن أغلقت شيفرون الآبار ، وختمت عليها ، ويوم تخلت عن امتياز التنقيب إلى شركة معروفة لتضعها على يدي الحكومة أن أحدًا سيأتي ليفض تلك الأختام فتنطلق مسيرة النفط .

ثانيًا : أدى ظهور النفط في السودان واستغلاله تجاريًا إلى تفكيك طوق العزلة المضروب على البلاد وفتحها أمام بيوت التمويل والصناديق والأفراد الذين يرغبون في الاستثمار ، وفي مقدمتهم صندوق النقد الدولي الذي أخذ في توفيق الأوضاع وتطبيعها مع القطر الذي طالما هم بطرده منه في يوم من الأيام ، وهذا يضر بك ويفكك نظرية الاحتواء المزدوج للنظام السوداني ومحاصرته وعزله اقتصاديا ودبلوماسيا ،ويصب هذا كله في النهاية ضد مصلحة المعارضة السودانية ومجموعات الضغط الأجنبية التي تساندها وتأسيسًا على ذلك ظهرت ملامح الصراع وبرزت في أمرين هما :

الأول : محاولات التجمع الوطني الديمقراطي المتكررة «ثلاث مرات» ضرب أنبوب التصدير من جهة الشرق عبر التسلل من دولة إريتريا المجاورة التي تستضيفه ، غير أن هذه المحاولات لم تكن فاعلة أو مؤثرة .

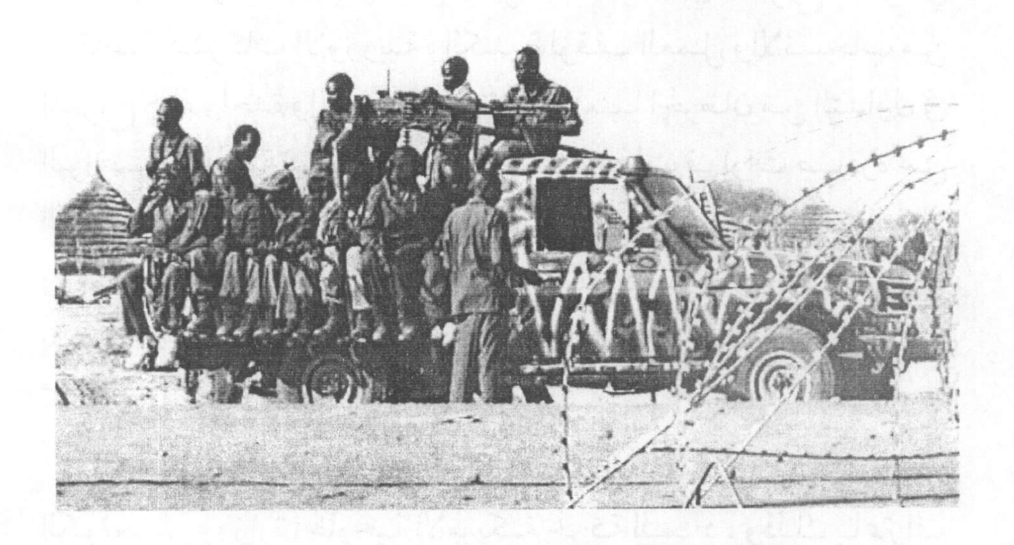
الثاني : إقحام حركة التمرد لموضوع النفط في صراعها مع الحكومة حيث وضعت إيقاف ضخه وتصديره شرطًا لازمًا لوقف إطلاق النار الدائم بينها وبين الحكومة .

وقد ظلت مجموعات الضغط المسيحي والكنسي ، والأخرى الموالية لحركة التمرد بقيادة جون قرنق ظلت خلف الكونجرس والإدارة الأمريكية لتكثيف ضغوطها على الشركات العاملة في المشروع السوداني وبخاصة الشركات الأوروبية والكندية لوقف العمل والانسحاب من المشروع جملة واحدة وإلا خضعت لعقوبات منها الحرمان من التداول في البورصة «بورصة نيويورك» ، كما جاءت بذلك قرارات صادرة عن الكونجرس للإدارة الأمريكية التي طالبت بدورها بتجميد عائدات النفط، ووضعها في حساب خاص حتى تكتمل عملية الإصلاح في البلاد ، وذلك بدعوى أن الحكومة السودانية تستغل هذه الأحوال في تسليح الجيش ومن ثم تأجيج الصراع المسلح الدائر في السودان .

إلى جانب ذلك رصدت الأموال والتسهيلات اللوجستية من قبل الكونجرس ووزارة الخارجية الأمريكية لحركة التمرد ، وذلك باعتراف منها وبوثائق منشورة ، وأصبح بإمكانها تحديد أماكن النفط في ولاية الوحدة إحدى ولايات بحر الغزال الكبرى ، وبالفعل تم الهجوم على ولاية بحر الغزال ، وتمكنت الحكومة من صده على أنه ومهما يكن من الضغوط الأمريكية التي تكاتفت الحكومة الكندية وشركة «تلسمان» التي تمتلك ٢٥ ٪ من حقوق الطاقة فإنها لن تنال من الشركات الأخرى الصينية والماليزية والنمساوية والروسية والسويدية والخليجية كما يتوقع أن تنضم إليها قريبًا حسب مصادر وزارة الطاقة السودانية شركات يابانية .

ذلك فيما يتصل بالضغوط الخارجية على الشركات العاملة ، وأما

المعارضة فقد توقفت هجماتها على الأنبوب الناقل للخام منذ أكثر من عامين بسبب الرفض المتزايد شعبيًا لهذه الهجمات التي تعتبر استهدافها لمشروع وطني قومي يعول عليه في إسعاف الوضع الاقتصادي المتردي فضلا عن تنامي وتصاعد الدعوة للحل السياسي السلمي الذي تتبناه اليوم مبادرات داخلية وخارجية أهمها مبادرة «دول الإيقاد والمبادرة المصرية».



وعندما ألحقت الحركة الشعبية لتحرير السودان قضية النفط بأجندتها جاعلة من وقف إنتاج النفط وعدم تصديره شرطًا لوقف إطلاق النار الدائم وجد ذلك رفضًا من أقرب الأقربين لها وهو الحزب الشيوعي السوداني الذي اتهمت سكرتيرته في بيان لها زعيم الحركة الشعبية بعدم الالتزام بالقضايا الكبرى، وكذلك فعلت الأحزاب السودانية الأخرى ومن بينها حزب الأمة والمؤتمر الشعبي الذي وقع مع الحركة في فبراير ٢٠٠٤ ما عرف بتفاهم جنيف.

الطريق إلى دولة جنوب السودان



اعتقلت السلطات السودانية زعيم المعارضة السوداني حسن الترابي وذلك بعد يوم واحد من الدعوة التي وجهها حزبه وأحزاب معارضة أخرى بثورة شعبية إذا لم تتراجع الخرطوم عن زيادات في الأسعار.

وقال عواد بأكر سكرتير حسن الترابي: إن قوات الأمن السودانية حضرت إلى منزل الترابي مصحوبة بعدد من مركبات الأمن، وعدد من الجنود واشتبكوا مع أحد العاملين مع الترابي واعتقلوهما معا.

وكانت المعارضة السودانية قد هددت في وقت سابق بالنزول إلى الشارع إذا لم يتم عزل وزير المالية وتقوم الحكومة السودانية بحل البرلمان بسبب زيادات في الأسعار في الكثير من السلع الغذائية الأساسية، ويأتي

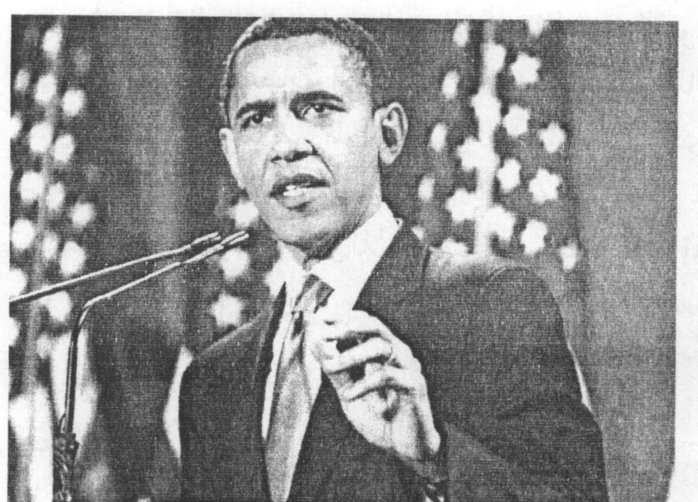
تهديد المعارضة في وقت حساس بالنسبة للحكومة السودانية وللرئيس السوداني عمر البشير قد أعلنت إجراءات طارئة في وقت سابق من شهر يناير ٢٠١١ لمواجهة العجز في ميزانياتها ، ومن بينها خفض الدعم لبعض المنتجات البترولية وزيادة في سعر السكر وقد أثارت هذه الزيادات موجه عارمة من الغضب في الشارع السوداني ودفعت باحتجاجات طلابية بالنزول إلى الشارع ، وهو ما لا تتحمله حكومة الخرطوم التي لديها ما يشغلها من المشاكل السياسية .

وقال بيان لائتلاف المعارضة والذي يضم ٢٠ حزبا أنه يطالب بعزل وزير المالية ، الذي لم يكن أمينا في تقديم الميزانية.

وقال مسؤول المعارضة كمال عمير :إن زعماء المعارضة سيجتمعون للنزول إلى الشارع لإجبار السلطات السودانية لسماع صوت الشارع الذي تجاهلته كثيرا حتى وصل بنا الحال إلى ما نحن فيه الآن وقال: نحن مستعدون للقتال من أجل التغيير، ويعدون من أجل ثورة شعبية ويعلن السودان عن أزمة اقتصادية عميقة وتنفق حكومة البشير مبالغ طائلة للدفاع عن نفسها في الوقت الذي تزيد فيه ديونها ووارداتها لتغطية انخفاض في الإنتاج المحلي مما أدى إلى نقص في العملة الأجنبية وزيادة التضخم مما أدى إلى ضعف الجنيه السوداني، في الوقت الذي تواصلت فيه عمليات الفرز في الاستفتاء على تقرير المصير، في الوقت الذي أشارت فيه تقارير عن وجود تجاوزات شابت عملية التصويت في حين تراوحت نتائج عدد من مراكز الخرطوم بين الوحدة والانفصال وأوضح مراقبون أن غالبية التصويت كانت لصالح الانفصال وأوضحت منظمة مواطني العالم أن هناك الكثير من الخروقات التي تمت في عملية التصويت على الاستفتاء وحدثت الكثير من التجاوزات ، وأشارت إلى أنه لا يمكن أن تؤثر في

العملية بأكملها وأوضحت المنظمة في مؤتمر صحفي عقدته في الخرطوم أن من هذه التجاوزات التهديد ضد الناخبين وقيام مسؤولي الاقتلاع بتوجيه الناخب، وغالبا ما يكون التوجيه بالتصويت على عدم الانفصال .

في الوقت الذي هنأ الرئيس الأمريكي باراك أوباما السودانيين بما اعتبره استفتاء ملهما بشأن مستقبل بلادهم ، لكنه دعا إلى الهدوء في إشارة إلى بوادر انفصال الجنوب ما يلوح في الأفق من شبح عودة الحرب الأهلية مدة أخرى .

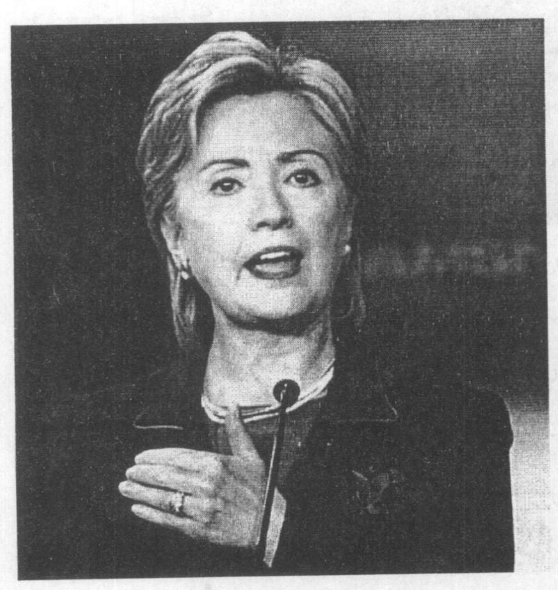


وقال أوباما في بيان دخل الاستفتاء: الآن مرحلة جديدة في الوقت الذي لم تظهر فيه أية نتائج رسمية .

نفت حركة العدل والمساواة التي تنشط في إقليم دارفور ضد النظام في الخرطوم أي علاقة لها بالزعيم السوداني المعارض حسن الترابي الذي اعتقل بتهمة دعم هذه الحركة المتمددة في غرب السودان ، وقال المتحدث باسم الحركة أحمد حسين آدم: إن الحركة لا علاقة لها على الإطلاق بالترابي ولا بحزبه وكل هذا الكلام محض افتراء وحملة دعائية من النظام في الخرطوم ، واتهم المتحدث باسم الحركة السلطات السودانية أنها قامت باعتقال حسن الترابي حتى تصرف الأنظار عن انسحاب وحدها من محادثات الدوحة ، ونسف عملية السلام عبر السعي إلى تطبيق الحل الأمني في إقليم دارفور ، كما اتهم

المتحدث بأن السلطات السودانية تعذب الأسرى ، وقال: عليهم وقف هذه الأعمال ، وكانت الخرطوم قد سحبت وفدها من المشاركة في المحادثات ، وذكر موقع المركز السوداني للخدمات الصحفية المقرب من الأجهزة الأمنية والمخابرات السودانية أن الأجهزة الأمنية المختصة حصلت على وثائق ومعلومات تؤكد علاقة حزب المؤتمر الشعبي بحركة العدل والمساواة في دارفور ، وذلك بعد الإفادات التي أدلى بها قادة الحركة الذين تم أسرهم بغرب دارفور .

ويأتي اعتقال الترابي متزامنا مع اقتراب الجنوب السوداني من الانفصال النهائي ، وقيام السلطات السودانية بسبب مشاكلها المالية بوقف الدعم الذي كانت تقدمة لبعض المواد الغذائية الأساسية مما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعارها ، وإلى نقمة شعبية على الغلاء المستفحل ، في الوقت الذي تواصلت فيه عمليات الفرز للأصوات في استفتاء تقرير المصير .



وفي مدينة واو عاصمة بحر الغزال أعلن المسؤول عن لجنة الاستفتاء في إقليم واو انتهاء عملية الفرز وقال: أن ٢٧ , ٩٧ صوتا لصالح الانفصال ٤ , ٨٣ لصالح الوحدة وتتألف هذه الولاية من ثلاثة أقاليم وفي واشنطن دعت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون الأحزاب في السودان إلى انتهاز الفرصة لإقامة سلام دائم بين الشمال والجنوب بعد الاستفتاء الذي اعتبرته نجاحا مهما.

أكد أحمد أبو الغيط وزير الخارجية المصري على أهمية تضافر الجهود الإقليمية والدولية لتحقيق التسوية السياسية النهائية لأزمة دارفور ،وقال: إن مصر ستواصل جهودها في إطار اللجنة العربية الإفريقية لدعم مسار الدوحة باعتباره المنبر الذي يضم جميع الأطراف المعنية بالأزمة إقليميًا ودوليًا، وشدد أبو الغيط على أهمية مشاركة الحركات الدارفوية في المفاوضات الجارية ، وبما يؤدي إلى توحيد رؤاها وتحديد مطالبها حتى يتسنى مساعدة الحكومة السودانية على التجاوب معها .



واجتمع وزير الخارجية المصري مع كل من أحمد عبد الله آل محمود وزير الدولة القطري المعنى بملف دارفور وجبريل سوليه الوسيط الأممي الإفريقي المشترك الذي يتولى عملية الوساطة لتحقيق توصية سياسية شاملة لأزمة دارفور .

وكان المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصري السفير حسام زكي قال : أن المقابلة تناولت تطورات مفاوضات السلام بين الحركة السودانية والحركة الدارفورية ، وبالأخص حول مشروع الوثيقة التي أعدتها الوساطة ، والتي تتضمن عناصر الاتفاق المنشود بين الحكومة السودانية والحركة في دارفور وذكر المتحدث الرسمي باسم الخارجية المصرية في وقت آخر أن وزير الخارجية المصري بحث سبل مساعدة

الحكومة السودانية في تنفيذ إستراتيجية دارفور وتحقيق العودة الطوعية ومعالجة الأوضاع الاقتصادية وتحقيق التنمية باعتبارها تمثل جذور الأزمة في دارفور ، والتي تبلورت في إعادة إعمار دارفور ، والذي استضافته القاهرة ، والذي تم خلاله الاتفاق على إنشاء بنك لإعادة إعمار وتنمية دارفور .

□ ■ □ ■

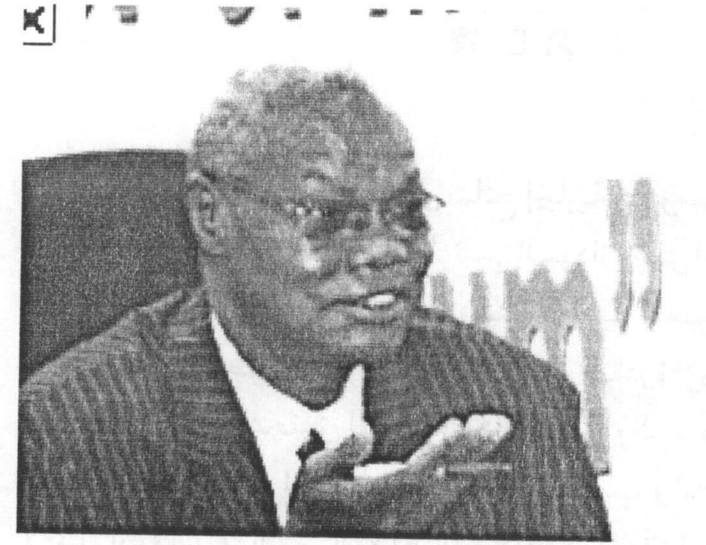
في أول رد فعل على إعلان الوساطة المشتركة في منبر الدوحة تم إحراز تقدم بشأن التوصل لاتفاق سلام بدارفور ، وأعلنت حركة العدل والمساواة المتمردة بدارفور أن استمرار السياسات الحالية للحكومة السودانية ومنهجها الذي تسميه إستراتيجية السلام من الداخل عبر ممثلي حزب المؤتمر الوطني سيعرقل المساعي العربية الإفريقية الدولية عبر منبر الدوحة لإحلال السلام بدارفور، وطالبت الحركة الوساطة الدولية والأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية والدول الصديقة بأن تحث الحكومة السودانية وتضغط عليها من أجل التوصل لاتفاق سلام مرضي لأهل دارفور ، وقال محمد حسين شرف ممثل حركة العدل والمساواة: بدون تقديم السودان هذه التنازلات من أجل تقاسم عادل للثورة وتمثيل عادل في السلطة لن يكون هناك سلام في دارفور، وقال: إن الحركة إذا أغلقت أمامها أبواب التسوية السلمية ستضطر إلى التحرك في منحنى آخر قد لا يكون في صالح السودان أو الحكومة وقال: إما أن يكون هناك سلام ويكون لأهلنا في دارفور جزء منه أو نعلن حربًا شاملة قد تصل بها إلى الخرطوم كما فعلنا من قبل ، وأضاف: وقد يصبح خيار الحرب في دارفور واردًا إذا استمرت سياسات النظام الحالية ، وأكد أن وفد الحركة على أتم الاستعداد للتوجه إلى الدوحة استعدادًا للدخول في مفاوضات مع الخرطوم ، لكنه يريدها مفاوضات جادة ومسؤولة وسريعة لتحقيق السلام

بدارفور وكردفان .

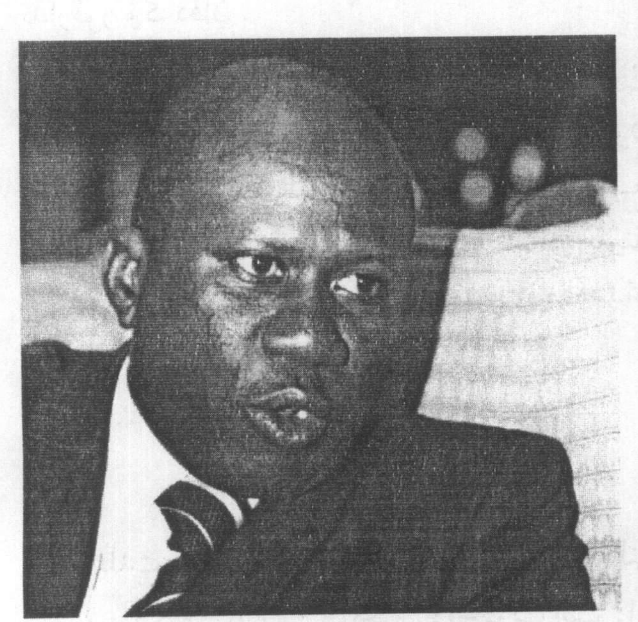
كما قامت باعتقال عدد الطلاب السودانيين خلال احتجاجات في أنحاء الخرطوم واستخدم أفراد الأمن المسلحون الغاز المسيل للدموع والهراوات لتفريق المتظاهرين وطوقوا مداخل أربع جامعات في الخرطوم كما نظم ٥٠٠ شاب على الأقل احتجاجات في مدينة العبيد في شمال كردفان بغرب البلاد ، وقام المتظاهرون بترديد هتافات عدائية ضد البشير وحكومة الخرطوم.

□ ■ □ ■

أعلنت مفوضية استفتاء جنوب السودان أن النتائج الأولية أظهرت أن أكثر من ٩٩ في المائة من الناخبين في جنوب السودان اختاروا الانفصال عن الشمال في الاستفتاء على تقرير مصير الجنوب .



وقال تشان ريك مادوت نائب رئيس المفوضية في أول إعلان رسمي للنتائج: التصويت لصالح الانفصال بلغ ٩٩,٥٧ في المائة .



وأكدت حركة العدل والمساواة أنها مستعدة لإجراء مفاوضات جديدة مع حكومة البشير مؤكدة أنها ستشارك في المفاوضات الجديدة مع الحركة في الدوحة المقررة في ٥ من فبراير وقال أحمد حسين آدم المتحدث باسم الحركة: نحن مستعدون لإجراء مفاوضات جدية مع الحكومة

□ ■ □ ■

حقق الوفد الشعبي المصري نتائج إيجابية ملموسة خلال ثاني أيام لزيارته للخرطوم ، حيث التقى بالرئيس السوداني عمر البشير، والذي أكد استعداده لحل مشكلة حلايب ، وفتح ذراعيه للمستثمرين المصريين للتوجه نحو الخرطوم ، وطرح الوفد المصري مبادرة لزراعة مليون فدان ليس للربح لكن لتحقيق الاكتفاء الذاتي لمصر والسودان ، وخلاله أكد البشير للوفد المصري استعداده لحل مشكلة حلايب وشلاتين لافتا إلى انها لا تمثل أزمة لشمال السودان ؛ لأن المشكلة وقعت أثناء تقسيم الحدود في أثناء الاستعمار البريطاني .

كما أكد البشير أنها ليست مستعصية على الحل ، ولا توجد حوله عصبيات ، وأكد البشير من حتمية إزالة كل العوائق أمام تفعيل آخر التعاون المشترك مع المصريين ، ومد جسور التواصل من خلال إنشاء مشروعات للنقل النهري والبري ، وكذلك إنشاء خط سكة حديد للربط بين البلدين .

وقال البشير: إن السودان فقد الدور المصري لفترات طويلة في وقت كنا نمر فيه بأزمات مصيرية لافتًا إلى أن مصر كانت تحظى بدور ومكانة كبيرة لأنها ساهمت في كل حركات التحرير الإفريقية وكل الدول الإفريقية تدين لها بالفضل والعرفان وظهر ذلك جليا عندما قطعت ٣٤ دولة إفريقية علاقتها مع إسرائيل بسبب عدوانها على مصر ، وأكد البشير أن غياب مصر فتح الباب لإسرائيل .



وأشار البشير أن السودان خرج إلى مبادرة والتي تتعلق بالحقوق الأربعة حق التملك والإقامة والعمل والانتقال ، وفعلناها لتوطيد العلاقات مع الجانب المصري ، ولفت إلى حاجة السودان إلى إمكانيات

مصر البشرية والمالية والتقنية وقال إن السودان أيضًا لديه إمكانيات تتمثل في أرضه الخصبة ومياه النيل ، ورحب البشير بأي مستثمر مصري ، ومن سيأتي سيجد الدعم من المجلس الأعلى للاستثمار الذي يترأسه البشير وحرص البشير على مصافحة جميع أعضاء الوفد المصري .

□ ■ □ ■

تعهد الرئيس السوداني عمر البشير بالتنحي عن السلطة إذا ما تأكد أن شعبه لا يريده ، وقال في خطاب جماهيري حاشد بمدينة الرامد عاصمة ولاية نهر النيل: أنه لن ينتظر حتى يقول الشعب له غادر ،وقال: إنه لا يخشى انتفاضة السودان عليه ، وأنه إذا حدث معه مثلما حدث للرئيس التونسي زين العابدين بن على وخرج الشعب عليه فإنه سيخرج للشعب ليرجمه الشعب بالحجارة وحيا البشير ثورة الشعب التونسي وقال: إنه لن يهرب خارج البلاد إذا ثار الشعب السوداني عليه وقال: سنبقى هنا وندفن في هذه الأرض ، وقال: عندما نعلم أن الشعب لا يريدنا سنخرج بدون أن يقول لنا أحد: غادروا .

ووصف البشير المعارضة المتحالفة ووصف هذا التحالف بالمستهجن « بالواهمين » ، واستهجن مقارنتهم واستشهادهم بما حدث في تونس، وأكد أن الشعب التونسي خيب آمال الواهمين الذين يظنون أن زيادة أسعار الوقود والسكر ستؤدي إلى اندلاع المظاهرات في الشوارع كما حدث في تونس ، وقال: نحن شعب الانتفاضات ، وتعلم الناس من أننا لم ولن نكون مقلدين في إشارة إلى ثورة أكتوبر ١٩٦٤ وانتفاضة أبريل ١٩٨٥ السودانيتين اللتين خلعتا الرئيسين إبراهيم عبود وجعفر نميري .

وأعد البشير دعم السلع تدريجيًا ومصاحبة ذلك بارتفاع الرواتب والمعاشات ، ودعم الأسر الفقيرة وأعلن عن برنامج لتطوير السكة الحديد ومد الخطوط لأنحاء البلاد ودول الجوار ، كما وعد بإحداث ثورة تنموية شاملة مع توفير الخدمات للمواطنين ، والاهتمام بالطفرة الزراعية ، وأكد الاستمرار في سياسة رفع الدعم غير المباشر للفقراء والطلاب والعاملين بالدولة .

واعتبر البشير أن انفصال جنوب السودان لن يكون نهاية التاريخ لكنه بداية لبناء سودان مجددا تأكيده أن السودان لن يقيم سرادق عزاء على الجنوب لكنه سيذهب إلى جوبا للاحتفال مع الجنوبيين بالدولة الجديدة .

وجدد تمسك حكومته بالشريعة الإسلامية ، وأضاف: لن نتخلى عن الشريعة ولا مساومة فيها .

في الوقت الذي اشترط فيه تحالف قوى الإجماع الوطني المعارض للحوار مع حزب المؤتمر الوطني الحاكم ، الذي يقوده البشير تشكيل فريق واحد للتفاوض وعقد مؤتمر دستوري وإطلاق سراح المعتقلين وإلغاء الزيادات على أسعار السكر والوقود ، وأكد المؤتمر الوطني عزمه عقد لقاءات مع إضراب المؤتمر الشعبي والشيوعي والحزب الاتحادي الديمقراطي « الأصل » بعد الجولة السابقة مع حزب الأمة القومي بقيادة الصادق المهدي للتوافق حول ثوابت المرحلة المقبلة والمشاركة في الحكومة ذات القاعدة العريضة التي طرحها الرئيس عمر البشير، واعتبر مراقبون سودانيون موافقة المعارضة على الحوار تراجعا عن خيارها تحريك الشارع لقيام انتفاضة شعبه لإسقاط الحكومة معتبرين أن لقاء حزب الأمة مع المؤتمر الوطني كان ضربة قاضية للتحالف ؛ لأنه جعل خيار الإطاحة بالنظام ثانويا إضافة إلى توصل بعض قيادات التحالف إلى أن خيار الانتفاضة الشعبية سيؤدي إلى عدم الاستقرار في الوقت الذي تمسك فيه

حزب المؤتمر الشعبي الذي يتزعمه الدكتور حسن الترابي بخيار إسقاط الحكومة عبر انتفاضة شعبية وأكد في بيان له استمرار التعبئة والتنسيق.

وقال فاروق أبو عيسى الناطق الرسمي باسم التحالف عقبى اجتماع التحالف بدار حزب الأمة: إن قوى الإجماع أصدرت بيانا تحت عنوان «المؤتمر الدستوري وتهيئة المناخ وإلغاء الزيادات، وإطلاق سراح المعتقلين وأضاف: إن الاجتماع توصل إلى التأكيد على وحدة قوى الإجماع للعمل من أجل حل شامل، وأشار إلى أن المؤتمر الوطني درج على البحث عن الحلول الفردية والحوارات الثنائية التي لا تقدم حلًا شاملًا للأزمة، وأضاف: أن التحالف يؤمن بأن المدخل السلمي هو إدارة حوار شامل مع القوى كافة يؤدي لمؤتمر دستوري لكيفية حل أزمة البلاد، وقال أبو عيسى: أن التحالف كلف وفد الأمة بنقل استعداد التحالف للتفاوض وفق مبادئ الأجندة الوطنية بفريق موحد يمثلها جميعا، وأوضح أن الحوار يتطلب تهيئة المناخ الوطني وإلغاء الزيادات على الأسعار الغذائية والمحروقات وتقليل ظل أجهزة الدولة وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم الدكتور حسن الترابي إضافة لإلغاء قانون النظام العام ووضع آليات لإشراك كل القوى السياسية لوضع حل شامل لقضية دارفور بعيدًا عن الحلول الأمنية والعسكرية الحالية فضلا عن عقد مؤتمر للحوار بين القوى السياسية لرسم خارطة طريق علاقات إستراتيجية بين الشمال والجنوب، وأضاف: إذا أصر المؤتمر الوطني على الانفراد بالحكم واتباع السياسة القديمة فإن ذلك سيقود للمواجهة ونفى د / غازي صلاح الدين مستشار رئيس الجمهورية مسؤول ملف دارفور تخصيص منصب نائب الرئيس لدارفور بعد انفصال الجنوب، وحول ما ورد حول موقف الحكومة في هذه القضية وبوضع دارفور بوضعية إقليم ليس صحيحا، وعدم صحة ما قيل بشأن تخصيص منصب نائب رئيس الجمهورية لدارفور.

طالبت المعارضة السودانية بتوفير عقد اجتماعي جديد لوضع دستور جديد، وفتح باب الحوار للجميع تجنبًا لرفع شعار الشعب يريد إسقاط النظام، جاء ذلك خلال ندوة عقدها هاني رسلان بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بعنوان «بعد انفصال الجنوب السودان الملامح والتحديات»، ومن جانبه حذر الدكتور المحجوب عبد السلام الناطق باسم حزب المؤتمر الشعبي من انفجار جديد بالسودان يشبه الحالة الليبية والسورية واليمنية لا يجدي معها إلا أن تسير المظاهرات في شوارعه وترفع شعار: الشعب يريد إسقاط النظام، وأكد محمد حسن شرف رئيس مكتب حركة العدل والمساواة بالقاهرة أن الحل الأمثل يتمثل في ضرورة استقالة البشير وحكومته، وتكوين حكومة انتقالية تكون لجنة لوضع الخطط العريضة لدستور يراعى التنوع والاثنى والعرقي بالبلاد.

وأوضح الدكتور الوليد سيد محمد على رئيس مكتب المؤتمر الوطني بالقاهرة أن المؤتمر الوطني والحكومة السودانية عازمان على تنفيذ خطة رباعية لتجاوز مرارة الانفصال والحفاظ على السلام والاستقرار وأكد بابكير حنين المستشار الإعلامي بالسفارة السودانية بالقاهرة أن السودان لجأ لقبول حل الانفصال بعد ضغوط خارجية، مشيرًا إلى أن اغتيال الدكتور جون قرنق جاء بسبب دعوته للوحدة فلم يجد أعداؤه سوى قتله اليوم.

طالب مسؤولون في حكومة جنوب السودان المجتمع الدولي بتقديم المساعدة بعد سيطرة الجيش السوداني على مدينة أبيى ،يأتي ذلك بينما دعا مجلس الأمن الدولي الخرطوم إلى سحب قواتها فورا من المنطقة، وقال وزير المعلومات في حكومة جنوب السودان بارناب ماريال: إن احتلال القوات الحكومية الشمالية الحالي غير شرعي وهذه مسؤولية الأمم المتحدة ومجلس الأمن للعمل على انسحابها كما طالب المتحدث باسم الجيش الشعبي

الجنوبي فيليب أجوير الأمم المتحدة بحماية المدنيين وقال: نحن قلقون بشأن قواتنا والاتصالات ضعيفة ولا يمكن الوصول إليهم وقال إن المدنيين فروا لأن الشماليين أدخلوا فرقة كاملة وقصفوا القرى بالدبابات وتصاعد التوتر بين الجانبين بعدها اتهم الشمال الجيش الشعبي لتحرير السودان بمهاجمة قوات سودانية يصحبها جنود من الأمم المتحدة في السودان لحفظ السلام في دوكورا إلى الشمال في أبيى ، وأعلنت قوة الأمم المتحدة في السودان أن المعارك توقفت في منطقة أبيى مشيرة إلى حصول عمليات نهب وتبادل لقذائف المدفعية قبل عودة الهدوء .

□ ■ □ ■

وأكدت سناء حمد العوضي وزير الدولة بوزارة الإعلامي السودانية أن السودان سيعمل على الحفاظ على علاقات طيبة مع جميع دول الجوار وخاصة مصر التي استعادت دورها الريادي والعربي والإفريقي ويمكن للسودان الاستفادة من هذا الدور، واعتبرت أن استقرار مصر من استقرار السودان .

وأوضحت في مؤتمر صحفي بالقاهرة بعنوان مستقبل السودان بعد انفصال الجنوب أن على عثمان محمد طه نائب الرئيس السوداني سيأتي إلى القاهرة لرئاسة وفد السودان في اجتماعات اللجنة العليا المشتركة بين البلدين مشيرة إلى أن هذه الاجتماعات ستبحث مشروعات التعاون التي دخل بعضها حيز التنفيذ بالفعل ، وأكدت أن مصر بعد ٢٥ يناير دخلت مرحلة نجاح جديرة وأشارت إلى أن هذه العلاقات كانت تقوم على العواطف في الماضي ، ويجب أن تبني على المصلحة المشتركة في المستقبل، وحول قضية المياه بعد انفصال الجنوب قالت: إن المياه التي تأتي عبر النيل الأبيض من الجنوب لا تمثل مشكلة بالنسبة لجمهورية السودان حيث تمثل

مياه هذا النهر حوالي ١٤ بالمائة فقط من المياه القادمة من السودان عبر الجنوب ، لكنها تمثل رقما مهمًا لمصر .

وشددت الوزيرة السودانية أن هناك اتجاهًا بألا يتم المساس بالاتفاقية الأساسية لحوض النيل فيما يتعلق بحصص المياه ،كما أن الجنوب ليس بحاجة الآن للتطرق لهذا الملف ، وأن التنسيق سيبقى مستمرًا بين السودان ومصر فيما يتعلق بملف حوض النيل ، وبخصوص الوثيقة التي تم توقيعها في الدوحة رحبت سناء حمد بالتوقيع عليها من جانب الحكومة السودانية ونحو ١٥ فصيلًا سودانيًا ، ودعت الفصائل الأخرى التي لم توقع إلى سرعة التوقيع اليوم .

أعلن الاتحاد الأفريقي أن ممثلين لشمال السودان وجنوبه اتفقوا على إقامة منطقة منزوعة السلاح على امتداد الحدود المشتركة ، وتم التوصل إلى الاتفاق في اجتماع بين الطرفين في أديس أبابا ، وأضاف أن مسؤولين من الشمال والجنوب اتفقوا على إقامة كيان مشترك يضم وزراء الدفاع ورؤساء الأركان وقادة أجهزة المخابرات والشرطة وغيرهم من المسؤولين من الجانبين ، وأكد البيان أن الاتفاق يؤسس منطقة حدودية مشتركة بين الشمال والجنوب تكون منزوعة السلاح وخاضعة للمراقبة والحراسة بشكل مشترك ، ومن المقرر أن يصبح جنوب السودان دولة مستقلة خلال أقل من ستة أسابيع ، لكن قضايا مثل وضع الحدود المشتركة واقتسام إيرادات حقول النفط مع الشمال لم تتم تسويتها بعد ، وسعت الخرطوم على سيطرتها أبيي المتنازع عليها يوم ٢١ من مايو ما تسبب في فرار عشرات الآلاف من ديارهم اليوم .

زار الرئيس السوداني عمر البشير مدينة حلايب داخل الحدود المصرية، وأعلن من هناك انتهاء أزمة الخلافات الحدودية مع مصر قريبًا مؤكدًا أن مثلث حلايب وشلاتين وأبو رماد سيتحول إلى مركز «التواصل وتبادل المنافع» بين البلدين .

وكانت الإذاعة السودانية قد أذاعت عن «البشير» قوله خلال لقاء جماهيري عقده في مدينة «حلايب» إن الفترة القادمة ستشهد العلاقات بين السودان ومصر موضحًا أن البلدين مقبلين على مرحلة جديدة مؤكدًا أن مثلث حلايب ستحل في فترة وجيزة، وأنها لن تكون مثارًا للخلافات بين الجانبين، وأشار إلى حرص بلاده على تطوير ميناء «أبو سيف» لدعم النشاط التجاري مع مصر قائلًا: الثورة المصرية ستشكل نقلة نوعية في العلاقات مع القاهرة، وعرضنا على الرؤساء السابقين لمصر رؤية إيجابية للتعامل بين البلدين تتجاوز الحدود السياسية، وقلنا لهم: إن هذه الحدود رسمها الاستعمار ونحن في السودان نعتبر حدودنا البحر الأبيض المتوسط، وقال الدكتور حسن أبو طالب رئيس تحرير الملف الاستراتيجي العربي بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية: إنه يجب النظر لتصريحات الرئيس السوداني «بإيجابية» كون السودان معبرًا رئيسيًا نحو أفريقيا، مشيرًا إلى قيام المنطقة التكاملية التي ذكرها البشير وتفعيل اتفاقية «الحريات الأربع».

□ ■ □ ■

أكد الجيش السوداني الشمالي أن منطقة أبيي المتنازع عليها هي مدينة «شمالية» بالرغم من دعوات الجنوب والمجتمع الدولي للانسحاب، وقال عبد الرحيم محمد حسين وزير الدفاع السوداني: أن أبيي ستبقى مدينة شمالية حتى يقرر السكان مصيرهم بأنفسهم مضيفًا أن الجيش الشمالي سيبقى في أبيي للحفاظ على الأمن والاستقرار إلى أن يتم اتخاذ قرار سياسي، جاء ذلك قبل ساعات من محادثات يجريها وفد من مجلس الأمن الدولي مع

رئيس جنوب السودان سلفاكير في مدينة جوبا عاصمة الجنوب ، وطالبت الحكومة الجنوبية القوات الشمالية بالانسحاب فورًا .

وقال وزير الإعلام في جنوب السودان بارنابا ماريال: إن على القوات السودانية إنهاء احتلالها غير القانوني لأبيي ومغادرتها وأعلن مكتب التنسيق للشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة أن ٣٠ ألفًا على الأقل فروا من منطقة أبيي إلى الجنوب هربًا من المعارك وقال مسؤولون جنوبيون: إن أفراد قبائل المسيرية الموالية للشمال والتي تعيش على تربية الماشية ، وتعبر أبيي كل عام للرعي ، بدؤوا يدخلون أبيي بأعداد كبيرة ، وكان من المقرر أن تصوت أبيي على تقرير المصير في يناير من عام ٢٠١٠ م تزامنًا مع استفتاء استقلال الجنوب، إلا أنه لم يجد التصويت بسبب خلافات حول من يحق لهم التصويت .

وسيطرت القوات الشمالية على جسر إستراتيجي على نهر بات يعتبر خط الجبهة مع الجيش الجنوبي، وذكرت صحيفة الرأي السودانية نقلا عن مصدر مطلع أن الدكتور لوقا بيونق القيادي بالحركة الشعبية ووزير رئاسة مجلس الوزراء قدم استقالته إلى سلفاكير احتجاجًا على دخول الجيش السوداني منطقة أبيي ، في الوقت الذي تعهد فيه الرئيس السوداني عمر البشير بالتوصل إلى حل سلمي لقضية أبيي ،وقال البشير خلال قمة ثلاثية في الخرطوم جمعته برئيس تشاد إدريس ديبي وإفريقيا الوسطى فرانسوا بوزيزيه: إنه سيبذل كل جهده لحل القضايا العالقة وإزالة التوتر في أبيي والوصول لحلول سلمية في المنطقة .

□ ■ □ ■

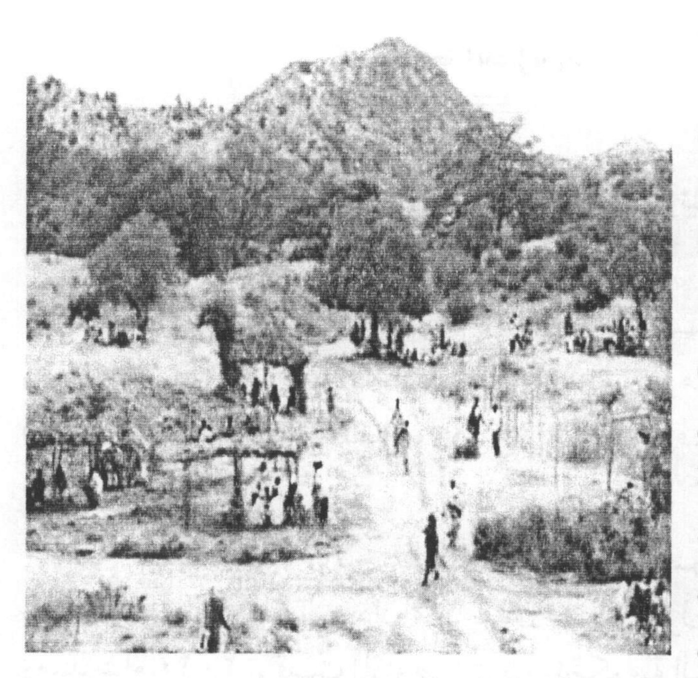
قبل أيام من إعلان دولة جنوب السودان يوم السبت الموافق ٩ من يوليو ٢٠١١ .

ركزت صحيفة الجارديان البريطانية على ما سمتها «الحرب المنسية» في منطقة جبال النوبة في الحدود مع شمال السودان ، فيما حذرت الحركة الشعبية الحاكمة في الجنوب من حرب شاملة مع الشمال في حال فشل المحادثات الرامية لنزع فتيل التوترات على الحدود بين جنوب السودان وشماله.

ويقول قادة متمردي جبال النوبة : إن زعماء جنوب السودان باعوا سكان النوبة بعد أن قاتل هؤلاء السكان معهم لسنوات ضد جيش الشمال السوداني ، وقد حارب النوبيون وهم اثنية إفريقية مسيحية تقيم منذ فترة طويلة في شمال السودان العربي المسلم بجانب الجنوبيين خلال الحرب الأهلية «١٩٨٣ ـ ٢٠٠٥» ما أودي بحياة مليوني سوداني ، وبينما احتفل جنوب السودان بالاستقلال في التاسع من يونيو ستواجه جبال النوبة فصلا دمويا جديدًا في صراعها الذي لا ينتهي وتتعرض منطقة جبال النوبة الواقعة إلى الجنوب من الشمال السوداني إلى قصف مستمر من حكومة الشمال مما تسبب في نزوح نحو ٧٠ ألف شخص خلال أقل من شهر، وترى الجارديان أن الرئيس السوداني عمر البشير يعاقب بذلك سكان منطقة جبال النوبة ؛ لأنهم تعاونوا مع جيش تحرير السودان الجنوبي، وقد حدثت توترات في الشهور الماضية ، وتصاعدت بشكل كبر في الخامس من يونيو الماضي بعد الجدل الذي أثير حول انتخابات حاكم ولاية جنوب كردفان .

□ ■ □ ■

وقد أمرت الخرطوم متمردي جبال النوبة بالتخلي عن سلاحهم والانضمام للجيش السوداني ، ونشبت مصادمات استولت على إثرها الحكومة على مدينة كادوقلي عاصمة الولاية ما أدى إلى تراجع المتمردين وقال قادة المتمردين : أنه لا يمكن لسكان جبال النوبة أن يبقوا ضمن شمال السودان ؛ لأنهم قاتلوا لسنوات طويلة مع جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان متهمين الحركة الحاكمة في الجنوب بالتخلي عن سكان جنوب النوبة ، وقال أحد شيوخ قبائل جنوب النوبة ويدعي حسين جالوكي : إن الجماعات الإفريقية كانت تحيا في سلام مع الجماعات العربية منذ قرون .





جنوب السودان

في يوم التاسع من يوليو أدى سلفاكير القسم رئيسًا لدولة جنوب السودان .

شهدت إفريقيا ميلاد الدولة رقم ٥٤ في جوبا عاصمة جنوب السودان واحتفل الملايين بالهوية والآمال الوطنية الجديدة ، وهناك أمل يدعو إلى التفاؤل والأمل بمستقبل أفضل ، وهو التزام شعبي وقادة جنوب وشمال سودان بالعمل الجاد .

قبل عقدين كان يوم الاحتفال باستقلال دولة جنوب السودان أملًا بعيد المنال ، حيث كان السودان ممزقًا بقتال عنيف حول الأرض والموارد، ومنذ عام ٢٠١٠ توقفت المفاوضات بين الحكومة السودانية في الشمال وبين حركة التحرير الشعبية في الجنوب ، وبدأت تتلاشى التحضيرات للاستفتاء حول تقرير المصير في الجنوب السوداني ، وبدأ في الأفق انهيار اتفاق «نيفاشا» للسلام الشامل الموقع في ٢٠٠٥ مما رجع العودة إلى صراع مفتوح لكن دخلت دولة قطر وجماعات ونشطاء اهتمامهم على إنهاء هذا الصراع ، وتم ما كان بعيدا عن المنال ، وأعلن جنوب السودان دولة مستقلة له كامل السيادة على أراضيه .

لكن يظل النجاح الذي تحقق راجعًا إلى إرادة شعبية ، وأظهر جنوب السودان وشماله إمكانية تحقيق السلام في أسوأ الظروف ، ومثلما كان الاستقلال غير حتمي فإن استمرار السلام بين الشمال والجنوب غير حتمي أيضًا فبعد عقود من الحرب خلفت وراءها دمارًا واستنزافًا للثروات، وخلفت شعورًا بعدم الثقة بين الجانبين وتحديات اجتماعية وسياسية

واقتصادية ، وعلى الدولتين اتخاذ خطوات حاسمة وجادة لتعزيز التقدم وفتح صفحة جديدة .

وعليهما العودة إلى مائدة المفاوضات ، والسعي على ما ينص عليه اتفاق السلام مما يعني تسوية ملفات الموارد المائية والبترول والمواطنة وترسيم الحدود المتبقية وتفعيل الاتفاق على الترتيبات المؤقتة لمنطقة أبيي الحدودية المتنازع عليها والتي تتضمن إعادة انتشار القوات المسلحة السودانية ، وعدم السماح بتجديد العنف الذي اندلع في أبيي خلال الشهور الأخيرة، والذي يعرض السلام للخطر .

كما أنه على جنوب السودان معالجة تحدياته الداخلية حيث يواجه شعب السودان شماله وجنوبه فقرًا موجعًا ،وغيابًا للتعليم والصحة وحقوق الإنسان منذ سنوات ، ساعد خبراء تطوير أمريكيون جنوب السودان على بناء طرق جديدة وعيادات ومدارس ، وساعدوا المزارعين على كيفية رفع معدل الإنتاج الزراعي ، ودربوا موظفي الخدمة المدنية .

وعلى السودان الشمال التصدي لتحدياته الخاصة ، فنجاح السودان يعتمد على قدرته في إنهاء عزلته لدى المجتمع الدولي ، وهذا هو الطريق الوحيد لتأمين تمويل واستثمار دولي وتخفيف عبء الديون والولايات المتحدة أعلنت أنها مستعدة للمساعدة وتطبيع العلاقات السودانية الأمريكية .

وتبقى الخطوة الأهم والعاجلة التي يجب على الجانبين اتخاذها فهي وقف العنف والأعمال العدائية بكافة صورها .

وأدى سلفاكير ميارديت القسم كرئيس لجمهورية جنوب السودان ووقع على الدستور الذي أجازه برلمان الجنوب، وأكد سلفاكير خلال أدائه القسم بأداء مهامه بصدق وبطريقة ديمقراطية في سبيل تحقيق التنمية

والرفاهية لشعب الجنوب ، وأنه سيعمل على تعضيد قيم الديمقراطية والحكم الرشيد والحفاظ على وحدة وعزة شعب الجنوب، كما أكد سيد جيمس وأنى إيجا رئيس المجلس التشريعي بجنوب السودان أن المجلس المنتخب من شعب جنوب السودان قد أجاز الاستقلال استنادًا إلى إرادة الشعب الجنوبي الذي اختار هذا الخيار بأغلبية ساحقة بلغت ٩٩ ٪ في استفتاء تقرير المصير الذي تم إجراؤه في شهر يناير من عام ٢٠١١ من أجل إقامة دولة مستقلة وذات سيادة ، وإقامة دولة تحترم التنوع الثقافي والعرقي وحقوق الإنسان ، وتساهم في الاستقرار الإقليمي ، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية وقال: إن البرلمان استصحب في ذلك النضال البطولي لشعب الجنوب من أجل الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية والانعتاق السياسي والاقتصادي ، والمعاناة الكبيرة لشعب الجنوب الناتجة عن النزاع بين شمال السودان وجنوبه ، وقد قررنا تجاوز تلك العقبات بروح جديدة من الأمل والتسامح والتصالح وقال رئيس البرلمان الجنوبي: أن جمهورية جنوب السودان ستكون دولة متعددة الأعراق واللغات والثقافات واللغات والعرقيات ، وأن هذا التنوع سيتعايش سلميًا في مجتمع علماني تحترم فيه مصالح المواطنين وحرياتهم، وقال: إن جمهورية جنوب السودان ستلتزم بتعزيز العلاقات الأخوية والتعاون مع كل الأمم بما فيها جمهورية السودان مشيرًا إلى الروابط الكبيرة معها ودعا الرئيس الكيني مواي كيباكي إلى التعاون بين دولتي شمال السودان وجنوبه وإلى التعايش السلمي بين الدولتين ، والذي وصفه بأنه أحد مهم للغاية بالنسبة للمنطقة وما وراءها ووجه التحية لزعيم الحركة الراحل جون قرنق ولشعب الجنوب وللرئيسين عمر البشير وسيلفاكير مياردين ، وقال: إن شعب الجنوب له تطلعاته الكبيرة للحصول على الخدمات من حكومة الدولة الوليدة ، وبالتالي هناك تحديات متمثلة في البناء الوطني ، وناشد كيباكي حكومة

الشمال دعم الدولة الوليدة حتى توفر الشروط المسبقة للتعايش السلمي، وأكد أن كينيا ستقف إلى جانب دولة جنوب السودان في تعزيز السلم والتنمية والتعاون الاقتصادي ، وأكد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة رغبة المنظمة الدولية في مواصلة ومساعدة دولة الجنوب في مسيرتها التنموية ، ولن تألو جهدًا في دعم مسيرة السلام لتمضي إلى نهايتها وقال: إن دولتي شمال السودان وجنوبه لديهما مصالح مشتركة ، وأن الأمم المتحدة على استعداد لدعمهما في القضايا التي تهم السلام ، وناشد المجتمع الدولي تكثيف جهوده لتحسين الأمن ، ودعم الحكم الديمقراطي ، وبناء القدرات وتحدث الدكتور / ياك مشار نائب رئيس حكومة الجنوب عن الدور البارز الذي لعبه الرئيس السوداني عمر البشير في تحقيق السلام في السودان، ووصفه بأنه رجل عظيم أشرف على توقيع اتفاقية السلام وتنفيذ بروتوكولاتها بشجاعة وقال: إن البشير يملك شجاعة هائلة ورؤية ثاقبة ضمنت وصول اتفاقية السلام إلى نهاياتها ، وأثبت عمر البشير أنه من خيرة قادة السودان ودخل التاريخ من أوسع أبوابه كقائد شجاع وحكيم .

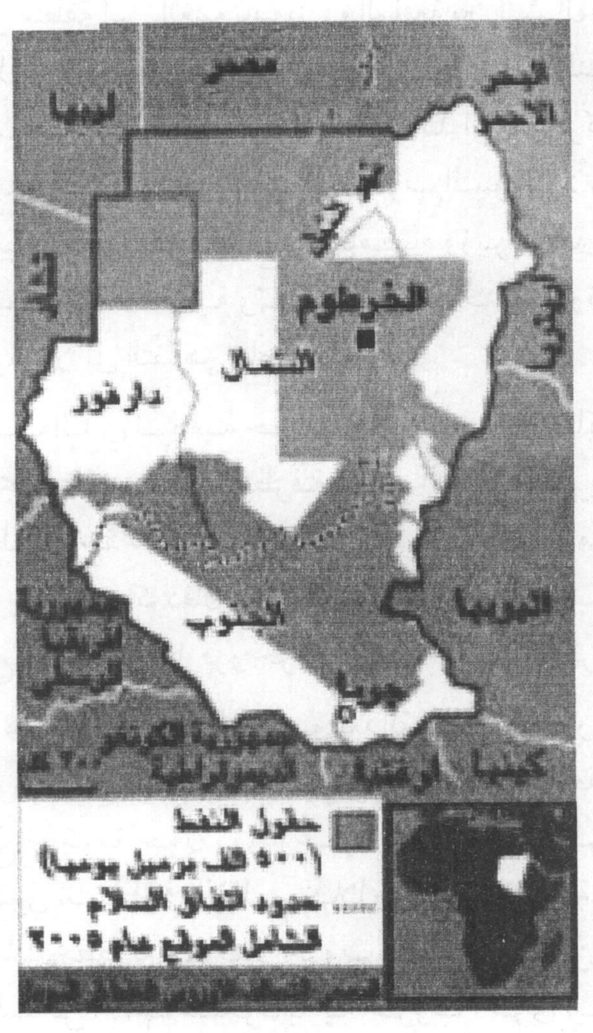


السودان يرجع إلى الخلف



تصاعد التوتر سريعًا بين الخرطوم وجمهورية جنوب السودان بعد أن رفض سلفاكير رئيس جمهورية جنوب السودان تقاسم عائدات النفط مع الشمال، وتمسكه باستئجار البنية الأساسية لنقل النفط فقط ، وأعلن سلفاكير رفضه لأي مقترح يقضي بتقاسم النفط مع الشمال ، وهدد لدى

مخاطبته جنودًا وضباطًا في معسكر للجيش الشعبي بـالتوقف عـن اسـتخدام البنية التحتية في السودان، إذا أصر الأخير على مطالبته بحصته من النفط، وقال: استأجرنا خطوط أنابيب النفط في الشمال وسنقدم لهم بالطبع الأجر، لكن تقاسم عائدات النفط غير مقبول وسنقدم لهم المال فقط.



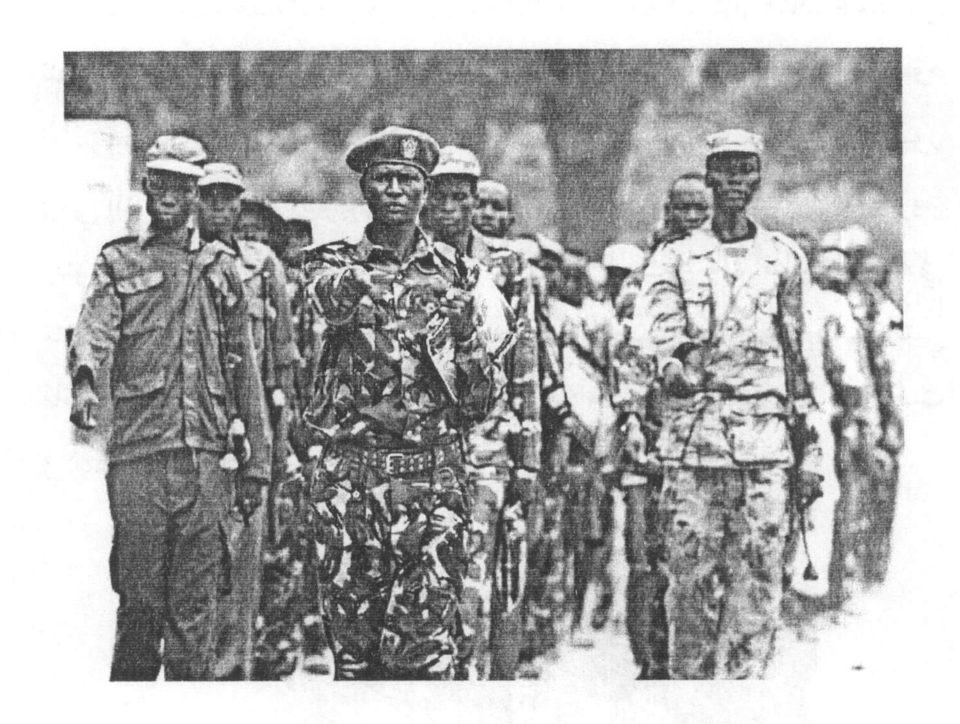
حقول النفط في السودان

مؤكدًا أن الطرفين اتفقا على أنه لا يجوز تعطيل مسألة النفط، وقال: هم بحاجة إلى بترول، لكننا قاتلنا ٢١ عامًا ، ويمكن أن نستمر ٣ سنوات أخرى لنقوم بتجهيز بنيتنا التحتية ، وكشفت الحكومة السودانية أن عائدات النفط لدولة الجنوب عبر الأراضي التي تقع بجمهورية السودان تبلغ قيمتها ٦, ٢ مليار دولار سنويًا بواقع ٨, ٢٢ دولارًا للبرميل وبخصوص منطقة أبيي الغنية بالنفط ، والواقعة بين الشمال والجنوب أكد أنها ستؤول في النهاية إلى دولته ، واستطرد: أبيي ملك لنا إذا كان عمر البشير يرغب في ذلك أم لا في الوقت الذي جمد البنك المركزي السوداني استبدال العملة الجديدة الخاصة بدولة جنوب السودان لأسباب وصفها بالفنية من بينها عدم وجود تاريخ بها بإمضاء وزير المالية مما يعني عدم مطابقتها للمواصفات العالمية وتسبب ذلك في حدوث ارتباك كبير دفع كثير من المواطنين إلى التظاهر أمام البنك.

في الوقت الذي نوه فيه حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان بمواصلة مجموعة وصفها بالمتطرفة داخل الدوائر الأمريكية بمجلس الشيوخ المطالبة بإسقاط نظام الحكم في السودان كما اتهم متمردي منطقة جبال السنوية جنوب كردفان الواقعة بين الشمال والجنوب الغنية بالنفط بالتعاون مع حركات في دارفور لجر الحرب إلى العاصمة الخرطوم .

وبدورها وافقت حركة التحرير والعدالة المتمردة في دارفور عن اتفاق سلام دارفور ، الذي وقعته مع الحكومة السودانية في الدوحة وكشفت عن تفاهمات مع الحكومة حول تولي زعيمها منصب نائب الرئيس والسماح للحركة بتولي السلطة في الإقليم خلال الفترة الانتقالية ، فهل ستسير الأمور طبقًا لما خطط له وتتوقف الحروب داخل هذا الوطن المنهك المريض والمثقل بالمشاكل أم أنها ستكون بداية لحروب أخرى ليست بين دولة وجماعة متمردة لكنها بين دولة وأخرى .

الجيش الشعبي لتحرير السودان



قبل أواخر عام ١٩٨٣ م لم يكن أحد يسمع عن الجيش الشعبي لتحرر السودان في هذه المرحلة ، وصلت حالة الاحتقان في الشارع السوداني وخاصة الجنوب إلى مرحلة عجزوا معها عن الصمت، وظهر عدم الرضا عن أداء الحكومة ، ومن هنا بدأ بعض ضباط الأنيانيا السابقة في حض الناس على الثورة ضد ما أسموه بالنظام الفاسد ، لكن لم يكن لهؤلاء أهداف محددة أو سياسية معدة مسبقًا كما لم يكن لهم إستراتيجية واضحة.

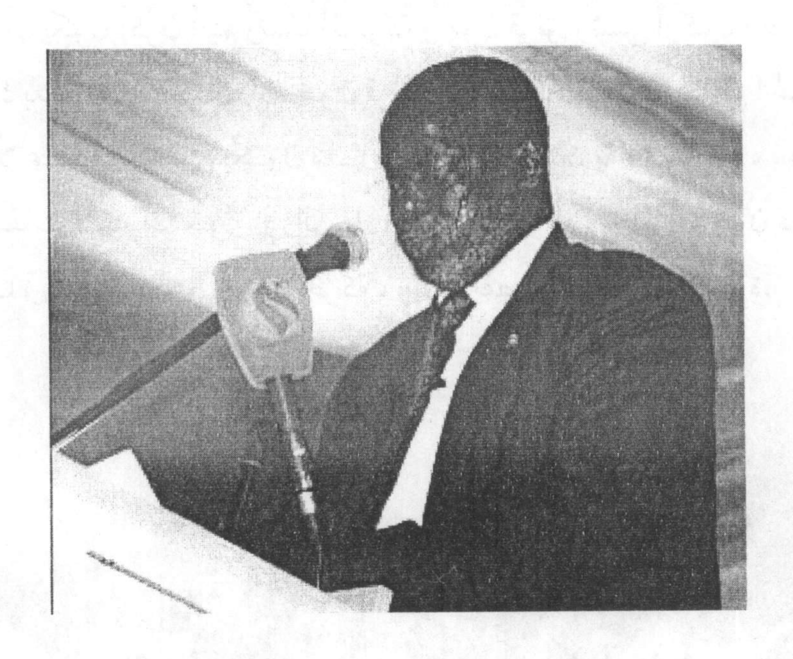
حتى جاءت حادثة ١٦ من مايو ١٩٨٣ م فلقد رفضت مجموعة من ضباط وجنود بكتيبة بور وهي التي رفضت الأوامر التي صدرت لها بالقتال في شمال السودان.

ثم جاءت أحداث بور والبيبور وفشلا وتمرد أيود ، كان هناك عدد من تنظيمات حرب العصابات الناشطة في أحراش جنوب السودان والحدود الأثيوبية ، كانت هناك أنيانيا ٢ بقيادة فنسنت كوانج وجيمس بول محور وهي التي تمردت في أكتوبر في عام ١٩٧٥م ، كما كانت هناك حركة تحرير جنوب السودان تحت قيادة لوكور نيانق لادو، كانت هناك أنيانيا الثانية في منطقة بانتيو تحت عدة قيادات ، وكانت هناك جبهة تحرر ملوط ، والتي قامت بمهاجمة حامية أكوكا في عام ١٩٨٢م ، وكل هذه المجموعات كانت في منطقة أعالي النيل.



كانت هناك أنيانيا ٢ ناشطة في بحر الغزال تحت العديد من الجنرالات منذ ١٩٨٢م.

كان العقيد جون قرنق في لانق بار (نقطة خارجية لحامية بور) مع قائدها عندما قامت وحدة من الجيش أرسلت من جوبا بمهاجمة قوة الرائد كاربينو كرانين بول، ولم يكون لجون قرنق أي دور عسكري أو سياسي.



في هذه الحادثة انضم جون قرنق إلى قوة كاربينو، ولم يعد إلى ملكال، فكان من المتوقع أن يتم اعتقاله، فقد قال لام أكول: إن جون قرنق أخبره شخصيًا بأنه قاد عربته نحو ملكال، ومعه شهادة إجازته جاهزة، لكي يبرزها فورًا لأي وحدة من وحدات الجيش التي من المحتمل أن تعترض طريقه، وحسب ما ذكر جون قرنق، فإن خطة مهاجمة بور معدة مسبقة ليشترك فيها كتيبتان واحدة تأتي من جوبا، والأخرى من ملكال، واتجهت

شرقًا، واصل السير شرقًا حتى ترك العربة جنوب نهر السوباط حتى لحقا به السيدان صموئيل قاي توت، وأكوت أتيم، وهما سياسيان مخضرمان.

وصلت القوة المسنجة إلى إيتانق في أثيوبيا في يونيو ١٩٨٣، ووصل جون قرنق والمجموعة التي كانت معه في يوليو بعد ذلك بقليل بدأت المناقشات لتنظيم حركة تقود النضال المسلح، كان رأي صموئيل قاي توت أن يكون أكون أتيم رئيسًا للحركة وجون قرنق رئيس أركان الجيش، وهناك بدأ الخلاف حيث أن جون قرنق يرغب بأن يكون رئيس الحركة رجلًا عسكريًا حتى يكون ملمًا بالأمور العسكرية والقتالية، وهي مواصفات لا تتوافر سوى في الرجل العسكري، وظهر جليًا أن جون قرنق يرغب في أن يكون هو رئيس الحركة، وإن لم يفصح عن ذلك مباشرة.



كان جون قرنق هو أقدم ضابط في الحركة ، وهو ما كان مؤشرًا قويًا في أن رئاسة الحركة ستؤول إليه في النهاية، وبالفعل استطاع جون قرنق أن يقنع الرائد ديفيد أتالي ، وهو من قبيلة الأنواك ، وكان هو الوحيد الذي لديه قوات منظمة، وهذه القوة كونت المجموعة التي هاجمت المجموعة المعارضة لجون قرنق، وتم تهجير وتشتيت المدنيين ، والذين كانوا في إيتانق، وأجبروهم على الانسحاب إلى منطقة لارا بالقرب من الحدود السودانية – الإثيوبية ، وهكذا بدأ الصراع مبكرًا بين قرنق وبين قوة أنيانيا الثانية في بلغام.

في أغسطس ١٩٨٥ قتل وليم عبد الله شول دينق قائد أنانيا الثانية، وكانت المجموعة التي قتلته قيادة الرائد جون كولا تق بوت قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان في منطقة فانجاك ، وعندما علم جون قرنق كانت سعادته غامرة، ولذلك قام جون قرنق بتعيين جون كولاتق بوت عضوًا في القيادة العليا في عام ١٩٨٣ م ، نشرت الحركة الشعبية لتحرير السودان الوليدة مستندين رئيسيين للحركة الشعبية لتحرير السودان (١٠) وقانون العقوبات لإدارة ثورة الشعب رقم (١١).

الأول :حدد المبادئ والسياسات التي تقوم عليها الحركة ، والثاني هو القانون الذي ينظم سلوك أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان والمواطنين داخل مناطق عمليات الجيش الشعبي لتحرير السودان.

وفي يوليو ١٩٨٤م تعديل اسم القوانين في النهاية إلى قانون العقوبات والتأديب للحركة الشعبية لتحرير السودان (١٢)، وفي ٢١ من سبتمبر ١٩٨٩ م أصدر الرئيس والقائد العام أمرًا آخرًا يسمى «تنظيم رقم ٣» ،

والتـي أنـشأ بموجبهـا فكـرة «جبهـة» حـسب هـذا الأمـر «برقـة رقـم ١٨٥/ ٩/ ٨٩» تم إلغاء تشكيل المحور وتم إنشاء ثلاث جبهات كما يلي:

١- **الجبهة الأولى**: تحت قيادة القائدة العام جون قرنق وتم تقسيمها إلى قسمين:

أ- **المرحلة الأولى**: وتشمل شرق بحر الجبل وجنوب نهر السوباط.

ب- **المرحلة الثانية**: تشمل ذلك الجزء من إقليم أعالي النيل شمال الخط الذي يكونه نهر السوباط وبحر الجبل (في انحناءاته الشمالية).

٢- **الجبهة الثانية**: تشمل كل مناطق النيل الأزرق إلى خط العرض ١٤ ، وضعت هذه الجبهة تحت قيادة رئيس الأركان ، القائد وليم نيون بانج.

٣- **الجبهة الثالثة**: تتكون من محافظة البحيرات وتم وضعها تحت قيادة نائب رئيس الأركان القائد سلفاكير – في يناير ١٩٩٠ تعرض الجيش الشعبي لتحرير السودان لضربة قاصمة عندما تم طرد الحركة من منطقة جنوب النيل الأزرق.



مفاوضات السلام بين الحركة والحكومة السودانية

في ٣ من مارس عام ١٩٨٥ أعلن الرئيس نميري تشكيل لجنة للسلام برئاسة سر الختم الخليفة ، وكان رد فعل الجيش الشعبي لتحرير السودان إذاعة بيان الرئيس والقائد العام الذي أذيع من إذاعة الجيش الشعبي في ٢٢ من مارس ١٩٨٥ وفيه رفض قائد الجيش الشعبي عقد أي مفاوضات مع نميري.



وعقب إزاحة نميري من السلطة في ٦ من أبريل ١٩٨٥م جاء بيان للحركة على إذاعة الجيش الشعبي في ٩ من أبريل ١٩٨٥م وفيه أُعلن استبعاد أي محادثات مع سلطة سوار الذهب أو نظام مايو الفترة الثانية لنميري ، وقدم برنامج عمل من أربع نقاط:

١- يجب على سوار الذهب أن يقدم استقالته وأن يتم تسليم السلطة إلى الشعب في خلال سبعة أيام ، وإذا لم يحدث هذا فإن الجيش الشعبي سيكون مجبرًا على الاستمرار في الحرب ليضمن بأن الشعب سوف يتسلم السلطة.



٢-على العمال والمهنيين واتحادات العمال والطلاب الاستمرار في الانتفاضة ولجنة تيسير عامة لاستلام السلطة من الجنرالات ، وأن الحركة الشعبية (الجيش الشعبي لتحرير السودان) على استعداد بأن تكون جزءًا من هذا الجسم خلال عملية استلام السلطة.

٣-على صغار الضباط وضباط الصف والجنود في الجيش السوداني والشرطة والسجون عصيان الأوامر الصادرة إليهم من جنرالاتهم ، وعليهم تكوين لجان تسيير خاصة بهم في وحداتهم.

في نوفمبر ١٩٩٣ كونت لجنة من أربع دول إريتريا وإثيوبيا وأوغندا برئاسة كينيا وسميت بلجنة إيقاد الفرعية حول السودان وأطراف النزاع حكومة السودان- الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان.

في مارس ١٩٩٤ حدثت أول جولة لإيقاد بوجود كل أطراف النزاع والجولة الأخيرة في ٦ من سبتمبر ١٩٩٤م لمدة يوم واحد ، وانتهت بالفشل دون التوصل إلى حل للنزاع المسلح

وفي ٢٠ من يوليو ١٩٩٤ بواسطة إيقاد سميت «بإعلان المبادئ» (٢٠) وكان ينص على أن الحل العسكري لن يجلب سلامًا للسودان، ولابد من الجلوس للتفاوض ، وأقر الإعلام بأن لابد من تأكيد حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان ليقرر في وضعه المستقبلي عن طريق الاستفتاء.

واتفق الجميع على أن المحافظة على وحدة السودان لابد أن تعطى الأسبقية لكل الأطراف.

وفي فبراير عام ١٩٩٤ انقسمت الحركة الشعبية لتحرير السودان الفصيل المتحد إلى فصلين واحد بقيادة د. درياك مشار ، والآخر بقيادة د.لام أكول في سبتمبر ١٩٩٤م غير فصيل د. درياك مشار اسمه إلى حركة جيش استقلال جنوب السودان ، والتي وقعت في أبريل ١٩٩٦م بالخرطوم «الميثاق السياسي » مع حكومة السودان، واتفق الجانبان على أن يتحول الميثاق إلى اتفاق سلام في غضون شهرين من التوقيع عليه ولم يتح التوصل إلى حل.

في أبريل ١٩٩٧ تم التوقيع على اتفاقية «اتفاقية السودان للسلام» المعروف شعبيًا باتفاقية الخرطوم للسلام.



في يوليو ١٩٩٧ م عادت حكومة السودان إلى وساطة إيقاد بعد ثلاث سنوات من انسحابها من الاتفاقية.

وأعقبتها الكثير من المباحثات والاتفاقيات، لكنّ إصرار كل طرف على موقفه ، ورفض الجميع تقديم تنازلات حقيقية لم يتم التوصل على اتفاق نهائي للصراع المسلح.

وفي يوليو ١٩٩٩م جاءت الجولة الثامنة لمحادثات إيقاد للسلام، وكانت المحصلة الاتفاق على إنشاء سكرتارية دائمة لإيقاد وتكوين لجانها وتسمية ممثل خاص لإيقاد.

وجاء يوم ٢٠ من يونيو ٢٠٠٢ في مدينة مشاكوس بكينيا ، وكانت تحت رعاية سكرتارية إيقاد بحضور شركاء لإيقاد «المملكة المتحدة والولايات المتحدة وإيطاليا والنرويج».

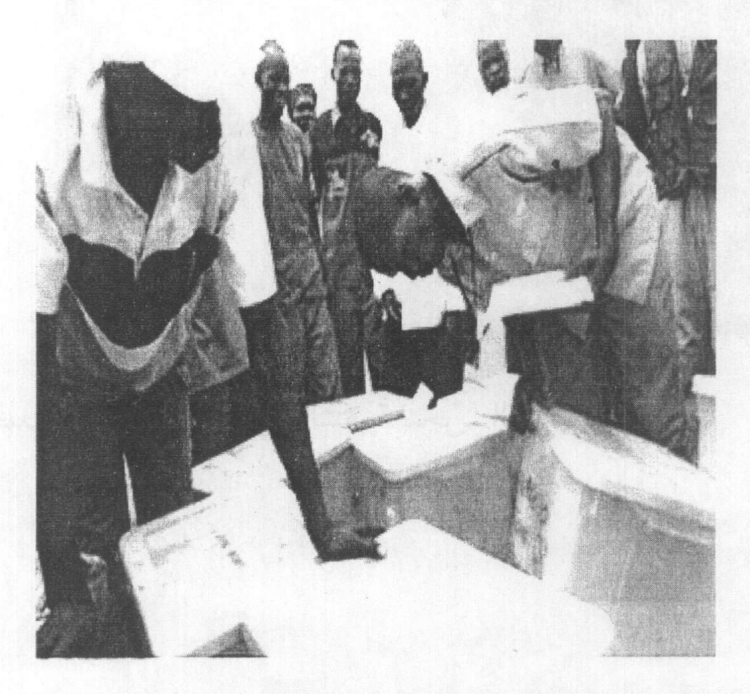
وكان أول لقاء يجمع بين الرئيس السوداني عمر البشير وجون قرنق في أكتوبر من عام ٢٠٠٢ بقيادة السيد أبيل ألير، ووقع اتفاقية وقف العدائيات، وتواصلت المفاوضات حتى الاتفاق النهائي والاستفتاء على انفصال الجنوب وإعلان دولة جنوب السودان.



المصدر – لام أكول (الثورة الشعبية لتحرير السودان)

الإعلام وقضايا السودان

داخل المؤسسات الصحفية العربية المهتمة بقضايا السودان أو في معهد العالم العربي وداخل مبنى إذاعة مونت كارلو العريقة التي تولي اهتمامًا بالشأن السوداني والشؤون العربية بشكل عام أو في غيرها من المواقع الخفراء ، فإن هموم السودان تسجل حضورًا لافتًا في النقاش ، وأهم ما يطرح: هل سينفصل جنوب السودان ؟ ما مصير البلد «السودان» بعد الاستفتاء على الوحدة والانفصال؟



هل سيكون شمال السودان بمنأى عن مخاطر التشظي؟ وهل سيستقر الجنوب إذا انفصل؟

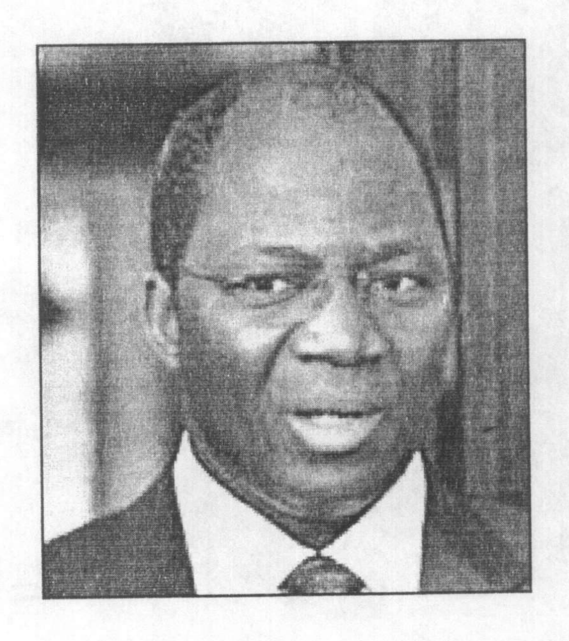
أزمة دارفور تسجل حضورًا في باريس والتساؤلات في أوساط الإعلاميين وغيرهم تدور حول منبر الدوحة وأهميته.



في غمرة التساؤلات عقد الوسيط الإفريقي الدولي السيد جبريل باسولي مؤتمرًا صحافيا في نادي الصحافة في باريس نقلت تفاصيله وكالات الأنباء ووسائل الإعلام السودانية والعربية والدولية ، واللافت أن باسولي إلى جانب انتقاداته الصريحة الساخنة لرئيس حركة العدل والمساواة

الدكتور خليل إبراهيم ، ورئيس حركة تحرير السودان عبد الواحد نور بسبب مقاطعتهما مفاوضات الدوحة، إلا أنه تكلم بصراحة في تصريح لصحيفة الشرق الأوسط .

باسولي قال: إن مسؤولية إعادة السلام إلى الإقليم تقع على عاتق الحكومة السودانية ، كما شدد على «مسؤولية الرئيس البشير أمام التاريخ وأمام شعبه» بشأن تسهيل التوصل إلى حل.



هذه المرة طالب باسولي الحكومة السودانية وفي خطوة ذات دلالات إلى «تنفيذ ثلاث خطوات تشمل تحسين الوضع الأمني ، ووقف النشاط العسكري في دارفور، وتسهيل عودة الأشخاص المبعدين إلى أراضيهم وتسوية موضوع التعويضات المطلوبة سريعا، وأخيرا العمل على إعادة إحياء دارفور اقتصاديا وتنميتها بحيث تعود إلى نشاطات اقتصادية عادية».

في غمرة نقاش وتبادل للآراء بين إعلاميين في باريس عن تطورات الوضع السوداني في الجنوب السوداني ، واستمرار الاشتباكات الساخنة بين القوات الحكومية وقوات حركة العدل والمساواة استضافت إذاعة مونت كارلو قبل أيام في برنامج «ضيف اليوم» أحد المهتمين بالشأن السوداني الذي يأتي ضمن نشرة الأخبار المسائية .

موضوع الحلقة دار حول أسباب تجدد الاشتباكات في دارفور، فأشرت إلى سعي طرفي القتال إلى السيطرة على أكبر مساحة من الأرض الدارفورية لترجيح الكفة، لافتًا ضرورة حل أزمة دارفور قبل إجراء الانتخابات(الأخيرة) من أجل تحقيق توافق سوداني، وهذا لم يحدث، وهاهي الحكومة السودانية تقول: إنها تمثل الشعب السوداني ، وهذه مشكلة كما ذكرت في المقابلة .

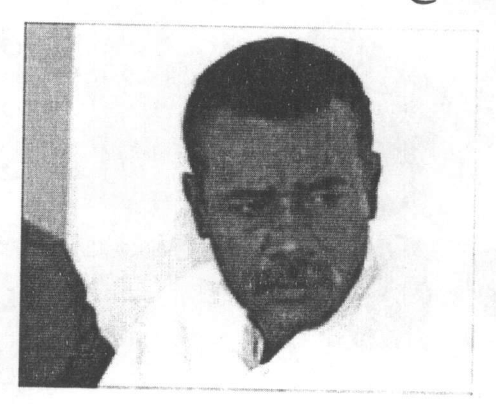


وفيما شدد أن أزمة دارفور ترتبط بالأزمة السودانية وهي جزء منها، دعت الأطراف السودانية إلى عدم إضاعة منبر الدوحة ، خاصة أنه مدعوم عربيا وأفريقيا ودوليًا، ورأت أيضا أن القتال لا يحل مشاكل السودان، وأن الحل يكمن في المفاوضات، وأكدت على ضرورة الحل الشامل لأزمة دارفور، لأن أي اتفاق بين الحكومة السودانية وحركة دارفورية واحدة لا يحل الأزمة كما أكد ذلك درس اتفاق أبوجا .

أثناء النقاش فوجئت أوساط الصحافة والرأي العام بإطلاق سراح الأمين العام لحزب المؤتمر الشعبي المعارض الدكتور حسن الترابي، ومن دون توضيح حكومي لأسباب اعتقاله ، أو أدنى احترام للرأي العام، لأن الإفراج تم من دون الإشارة أيضًا إلى أسباب إطلاق سراحه بعد ٤٥ يوما قضاها ظلمًا في المعتقل .



وكان قد تم اعتقال الأمين العام لحزب المؤتمر الشعبي الدكتور حسن الترابي وإغلاق صحيفة «رأي الشعب» واعتقال نائب رئيس تحريرها أبي ذر علي الأمين والمحرر العام أشرف عبد العزيز والمدير العام ناجي دهب، ومشرف الطباعة أبي بكر السماني وإعادة الرقابة الجزئية على صحيفتين جاء غداة الإعلان عن نتائج الانتخابات.



أبو ذر علي الأمين



ومهما تكن أسباب اعتقال الدكتور الترابي وصحافيين في «رأي الشعب» وإغلاق صحيفة المؤتمر الشعبي مع اعتقال فاروق أبو عيسى لساعات، فإن هذه الخطوات كلها تعكس انتهاكًا حقيقيًا لحقوق الإنسان وللحريات السياسية والصحافية وللدستور الانتقالي



فاروق أبو عيسى

ولمبادئ العدالة ، هذا فضلا عن أنها تؤكد أن الحكومة القادمة ستتخذ من الانتخابات مدخلًا لإحكام السيطرة على السودانيين من دون احتكام حقيقي لمقتضيات وشروط تحقيق التحول الديمقراطي.

من الضروري التأكيد مجددًا على أنها ليست المرة الأولى التي يتم فيها اعتقال الدكتور الترابي من دون توجيه تهم محددة أو تقديمه لقضاء مستقل، و ليست المرة الأولى التي يتعرض فيها صحافيون للاعتقال أو تتعرض فيها صحيفة للإغلاق ومصادرة الممتلكات.

ولقد أشدنا بالإفراج عن الترابي، لكننا نرى أن عدم إبلاغه بأسباب اعتقاله والإفراج عنه يعد استخفافا بالدستور وبمكانة الرجل وهو مواطن سوداني وزعيم سياسي كبير، سواء اتفق معه الناس أو اختلفوا.

كما أن عدم اطلاع الرأي العام السوداني على دوافع الاعتقال ومبرراته وأسباب الإفراج عن الترابي يعكس استخفافًا شديدا بالمواطنين الذين تدعي الحكومة ، أنها تمثلهم ، وأنها منتخبة من الشعب، وهو من دون شك مغلوب على أمره .

أبسط حقوق الشعب أن تحترم قيادة الحكم الحريات العامة ما دامت تتحدث ليل نهار عن «التحول الديمقراطي» الذي وعدوا به شعب السودان، لكننا لمسنا بعد الانتخابات عودة الاعتقالات العشوائية وشمل ذلك صحافيين .

أعتقد دوما أن «حكومة الإنقاذ» هي أكبر عدو لنفسها من خلال ممارساتها التي تضرب مصداقيتها ، وتشكك الناس داخل السودان وخارجه في مدى جديتها بشأن احترام حقوق الناس وحرياتهم.

وهاهو إطلاق سراح الترابي أحدث دليل على فوضى الممارسات، حيث تناول الإعلام خارج السودان هذه المسألة ما يسيء إلى صورة الحكم في الخارج ، وهي أصلًا صورة سوداوية لا تحتاج إلى تشويه ، وتجيء تصريحات الدكتور الترابي في هذا الشأن لتزيد صورة الحكم في السودان سوءًا على سوء.

الترابي تحدث على سبيل المثال فور الإفراج عنه في برنامج «ضيف اليوم» في إذاعة مونت كارلو الدولية (مقرها باريس) ، ولفت إلى القوانين الاستثنائية التي تحكم البلد ، وقال: إن أهل الحكم «يفعلون ما يشاؤون» ، مشيرًا إلى« أننا عندما بدأنا نظهر البيانات (حول الانتخابات المزورة) أرادوا أن يسكتونا».

وبدا واضحًا اهتمام الترابي بقضية السودان الكبرى الآن وهي قضية انفصال الجنوب ، وهو رأى في المقابلة «أن انفصال الجنوب أصبح أمرًا محسوما تقريبا»، وقال: إن الحكومة لم تفعل شيئا في الجنوب ، ولم تربطه بمشروعات وهو (الجنوب) متخلف ودمرته الحرب».

الرسالة الأهم التي وجهها الترابي إلى الرئيس عمر البشير في مقابلته الإذاعية هي أنه لا يمكن إسكاته بالسجن، إلا إذا فقد الإنسان الحياة، وأن الاعتقال لا يرهب أهل السودان ، وأنه السياسة الخاطئة ستؤدي إلى أسوأ مما يظن من ترهيب وإسكات للرأي المعارض، وأن الحل يكمن في الحرية والعدالة وبسط الحريات، أما الديكتاتورية والطاغوت فتأكد فشلهما منذ استقلال السودان.

رسالة الترابي لأهل الحكم في السودان تضعهم أمام تحديات الالتزام بالنهج الديمقراطي إذا كانوا يعتقدون أنهم منتخبون من الشعب السوداني وعلى أساس بناء نظام ديمقراطي، أما إذا في حال مواصلتهم النهج الديكتاتوري – وهذا ما يعكسه الواقع الآن- فإن من حق الشعب الذي يدعون أنه فوضهم من خلال نتائج الانتخابات أن يعبر عن رأيه الرافض للممارسات القمعية القديمة المتجددة والمرفوضة.

إن اعتقال وإطلاق سراح الترابي من دون توجيه تهمة محددة دليل إدانة جديد لنظام الحكم.



الطريق إلى نيفاشا

شوهت الحرب الأهلية وجه التاريخ السوداني للخمسين عامًا الماضية، فقد تسببت النزاعات المسلحة المطولة بمقتل وجرح وتشريد الملايين من الأشخاص، وتعطيل قطاعي الصحة والتعليم ، وتدمير أسباب الرزق والمعيشة ، بسبب الحرب دمر الكثير من رأسمال السودان المادي والبشري وهدرت فرص التنمية،فضلًا عن الاختلال الاقتصادي نتيجة المصاريف العسكرية وانعدام الاستقرار السياسي ومناخ الحقد وانعدام الثقة.



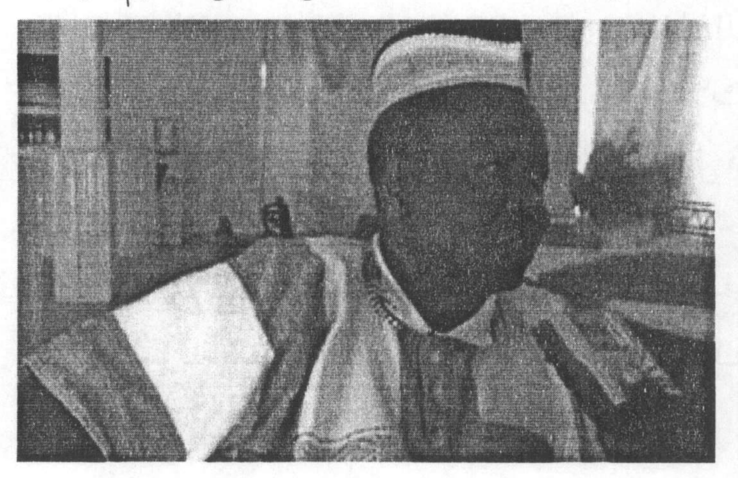
أولا : اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ :

كانت مشكلة الجنوب من القضايا الأساسية التي أدت إلى انقلاب ٢٥ من مايو ١٩٦٩ ، ولذلك وجدت اهتمامًا كبيرًا في برنامجه، وبعد أقل من أسبوعين أصدرت قيادة الانقلاب إعلانًا حول المشكلة تضمن اعترافًا صريحًا بالفوارق والاختلافات التاريخية والثقافية بين الجنوب والشمال وبحق الجنوب في المحافظة على ثقافاته وتطويرها ، وفي الحكم الذاتي الإقليمي في إطار (سودان اشتراكي موحد) .

وكان إعلان ٩ من يونيو ١٩٦٩ أول اعتراف حكومي يضع المشكلة في إطارها المرتبط بخصوصية الجنوب الثقافية والاثنية ، وبأوضاع التفاوت في التطور الاقتصادي الاجتماعي بين الجنوب والشمال، ومع أن الإعلان استفاد كثيرًا من جهود مؤتمر المائدة المستديرة، خاصة في جوانب نظام الحكم الإقليمي، إلا أنه تجاوزها عمليًا في اعترافه بخصوصية الجنوب واختلافاته التاريخية والثقافية عن الشمال ، وفي ربط الحكم الذاتي الإقليمي بعملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي، ونتيجة لذلك اتخذت قيادة الانقلاب عدة خطوات بهدف تمهيد الطريق لإيقاف الحرب الأهلية ، وتحقيق السلام في إطار تسوية شاملة، ولكن خطواتها لم تتسارع في هذا الاتجاه إلا بعد القضاء على انقلاب ١٩ من يوليو ١٩٧١ الشيوعي وإعدام قياداته ، ومن ثم إجراء تغييرات جوهرية في توجهاتها السياسية والاقتصادية.

وفي بداية ١٩٧٢ توصلت إلى اتفاقية سلام شامل مع الحركة الجنوبية المسلحة، وساعدتها في ذلك عدة عوامل، تمثل أهمها في تحول توجهات

النظام الحاكم في اتجاه تحسين علاقاته مع بلدان المعسكر الغربي، واعتماده أكثر على مجموعات التكنوقراط، نجاح جوزيف لاغو في توحيد المجموعات الجنوبية في إطار قوات الأنيانيا، وحركة تحرير جنوب السودان، وإعلان مجلس كنائس عموم أفريقيا في نهاية عام ١٩٧١ عن استعداده للتوسط بين الطرفين بهدف إنهاء الحرب وتحقيق السلام والمصالحة في السودان، وبذلك انفتح الباب للحوار والمفاوضات بين الطرفين وشاركت فيها قوى عديدة، شملت (مجلس كنائس عموم أفريقيا، مجلس الكنائس العالمي، الإمبراطور الأثيوبي السابق هيلاسلاسي)،



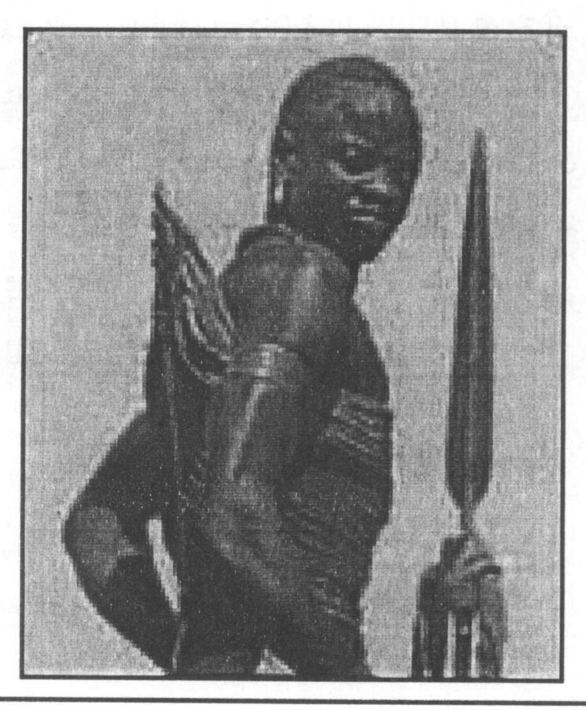
بالإضافة إلى تأييد واسع من دول الجوار والدول الغربية الكبرى، ويبدو أن توجهات الحكومة بعد يوليو ١٩٧١ هي التي دفعت هذه القوى للقيام بمبادرتها المذكورة انطلاقًا من تقارب توجهات الطرفين وارتباطاتهما بالسياسة الغربية بشكل عام.

وهكذا سارت المفاوضات تحت رعاية الإمبراطور الإثيوبي، بمكانته المعروفة في القارة الإفريقية، وفي وقت وجيز توصلت إلى ما عرف باتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢، وتضمنت الاتفاقية الاعتراف بخصوصية الجنوب،

وحقه في الحكم الذاتي الإقليمي في إطار السودان الموحد بنظامه السياسي القائم على الجمهورية الرئاسية والحزب الواحد، ووجدت تأييدًا واسعًا وسط الجنوبيين باستثناء مجموعة محدودة ظلت متمسكة بشعار الانفصال وحق تقرير المصير، وكان لها دور مقدر في تجدد الحرب الأهلية في منتصف ١٩٨٣، وخارجيًا وجد الاتفاق دعمًا إقليميًا ودوليًا واسعًا بحكم دورها في استقرار المنطقة. وبذلك دخل الجنوب في مرحلة جديدة طويت فيها صفحات الحرب الأهلية ودعوات الانفصال، وبدأت فيها مرحلة السلام وبناء الحكم الإقليمي في إطار السودان الموحد، ونتيجة لذلك صدر قانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية الثلاث لسنة ١٩٧٢ وبروتوكول إجراءات الفترة الانتقالية، وتم تضمين كل ذلك في دستور ١٩٧٣، وبذلك أصبح الجنوب لأول مرة يحكم من خلال حكم إقليمي له مؤسساته التشريعية والتنفيذية بصلاحيات تقترب من الحكم الفيدرالي، وقامت الدولة باستيعاب قوات الأنيانيا في القوات المسلحة ومواقع أخرى.

ومنذ البداية ظل النظام الحاكم يعرض الاتفاقية كإنجاز تاريخي أعاد للسودان وحدته الوطنية، ووضعه في طريق الاستقرار والسلام ،وجد نميري في هذه الاتفاقية مددًا واسعًا لتقوية مركزه وسط الطبقة الحاكمة، ولكن مقتل الاتفاقية كان يتمثل في ارتباطها بنظام ديكتاتوري فردي معاد للديمقراطية وحقوق المجموعات الثقافية والاثنية المختلفة، وفي أنها جاءت في ظروف كانت الحركة السياسية الجنوبية تعاني من ضعف أساسي في تركيبها الفكري والسياسي، فالطبيعة الديكتاتورية الفردية للنظام الحاكم

كانت تتناقض مع فكرة الحكم الإقليمي وحماية خصوصية الجنوب، ولذلك قامت الحركة الجنوبية بحل نفسها ، والانخراط في الحزب الحاكم، ومنذ البداية بدأ رئيس الجمهورية يمارس تدخلاته في تعيينات الإدارة الجنوبية والتحكم في مسارها حتى وصل إلى تمزيقها في بداية ١٩٨٣، وذلك رغم نصوص الاتفاقية والدستور الواضحة في تحديد صلاحياته. وفي الوقت نفسه كانت الصفوة الجنوبية، بحكم تركيبها، ترى أن المشكلة هي فقط في تسليم إدارة الجنوب للجنوبيين، دون تفكير جدّي في قضايا التطور الاقتصادي والاجتماعي والمحافظة على خصوصية الجنوب في إطار السودان الموحد، ولذلك قامت منذ البداية بتجاهل قضايا التنمية وحماية الثقافات الجنوبية وتطويرها ،وفي النهاية تحولت إلى صراع واسع بين أبناء قبيلة الدينكا (وأحيانًا أبناء القبائل النيلية)، الذين ظلوا يسيطرون على



جهاز الحكم الإقليمي بحكم أغلبيتهم العددية، من جهة، وأبناء القبائل الاستوائية، الذين لعبوا الدور الرئيسي في قوات الأنيانيا خلال الحرب الأهلية ووجدوا أنفسهم بعد الاتفاقية في مواقع هامشية تحت سيطرة مجموعات لم تساهم بما ساهموا به من جهة أخرى، وكانت السلطة المركزية، خاصة رئيس الجمهورية، تعمل على تشجيع ودفع هذه الصراعات والانقسامات بهدف تقوية مركزها ونفوذها في الجنوب وإضعاف الإقليم كمركز ضغط ، وأدى ذلك بالضرورة إلى شل مؤسسات الحكم الإقليمي وتمزيقها في النهاية،

بينما شهدت السنوات ١٩٧٨-١٩٨٣ حكومة في كل سنة تقريبًا ، وهذا وحده يكفي لتوضيح حدة هذه الصراعات والانقسامات وسط النخبة الجنوبية المسيطرة واتساع تدخلات المركز في شؤون الإقليم وما أفرزه كل ذلك من إحباط وعدم ثقة في السلطة المركزية التي كانت تقف خلفها وتستغلها لمصلحتها، ومع استمرار حالة الفوضى والانقسامات فقدت مؤسسات الحكم الإقليمي احترام شعب الجنوب وابتعدت عن مسؤولياتها، ووصلت هذه الفوضى ذروتها بطرح اقتراح بإعادة تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم، بدعم مباشر من رئيس الجمهورية ومجموعة القصر ، وبذلك بدأت عملية انهيار الحكم الإقليمي بكامله.



ثانيا :انهيار الحكم الإقليمي وتجدد الحرب الأهلية :

وسط هذه الأجواء بدأت ترتفع، منذ منتصف السبعينيات، الأصوات المعارضة لربط مصير الجنوب بشخص نميري، ورفض تدخلاته في شؤون الحكم الإقليمي. وتطورت حالات الرفض هذه لتعبر عن نفسها في حركات تمرد متتالية وسط قوات الأنيانيا السابقة ومن ثم ظهور حركة الأنيانيا الثانية وانتشار عمليات العنف المسلح في مناطق متعددة. وفي أوساط الشباب الجنوبي بدأ التوجه نحو المعارضة والمقاومة وبعضهم قام بتكوين تنظيمات يسارية وبعض السياسيين الجنوبيين بدأ يعيد علاقاته مع قوى المعارضة الشمالية منذ ١٩٧٩، وكان لاكتشاف البترول في منطقة بانتيو في بحر الغزال دور كبير في إثارة وتحريك المشاعر الانفصالية وارتفاع الأصوات الداعية لجنوب قوي في مواجهة الشمال واللاحق به في ثروته الجديدة. ونتيجة لذلك اتسعت صراعات وانقسامات السياسيين الجنوبيين، لتؤدي إلى تجدد الحرب الأهلية في منتصف ١٩٨٣ ، ولكن الصراع تجدد بصورة أكثر عنفًا في العام ١٩٨٣ بقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة العقيد«جون قرنق» في فترة الحكومة الانتقالية (٨٥/ ١٩٨٦) كان الأمل أن تعمل على إيقاف الحرب وتحقيق السلام

وكانت هناك أسباب تسببت في تجدد الحرب الأهلية وإدخال البلاد في أزمتها الوطنية الشاملة:

أولاً : المجلس العسكري الانتقالي (ومعه القيادة العامة) المسيطر على السلطة الفعلية، وكانت تحكمه روح المحافظة على الركائز السياسية والاقتصادية والقانونية للنظام المايوي ونظرته الضيقة لمشكلة الحرب

باعتبارهـا تمـردًا وخروجًـا عـلى القـانون وسـلطة الدولـة دون أي تقـدير لـدوافعها ومطالبهـا السـياسية والاجتماعيـة ، ولـذلك ظـل ينظـر للحركـة الـشعبية باعتبارهـا العـدو الأول للقـوات المسلحة والـسلطة الـسياسية ولمبادرات الحـوار معهـا بعـدم الرضـا إذا لم يعتبرهـا خيانـة عظمـى، ولهـذا السبب لم يشغل نفسه بقضية السلام، وظل يركز على دعم القوات المسلحة والتعبئة السياسية من أجل هزيمة (حركة التمرد وأعوانها في الداخل)

ثانيًا : القوى المايوية وكانت تحلم بعودة نميري ونظامه في أي وقت .



ثالثًا: الجبهة الإسلامية القومية التي ظلت تشارك في النظام المايوي منذ مصالحة ١٩٧٧، وأصبحت جزءًا من قاعدته السياسية الاجتماعية حتى سقوطه، وخلال الفترة الانتقالية ظلت تركز على الدفاع عن ركائز النظام المايوي في مواجهة قوى الانتفاضة خاصة نهجه الاقتصادي وقوانين سبتمبر ١٩٨٣، باعتبارها (شرع الله) ومنطلقًا لتحقيق مشروعها السياسي،وتمثل خطها السياسي في تلك الفترة في الدعوة لاستمرار الحرب تحت شعارات (الدفاع عن العقيدة والوطن) و(هزيمة جون قرنق والقوى العلمانية والطابور الخامس)، ودفع البلاد في اتجاه حكم عسكري يقوم بقمع القوى السياسية الأخرى كخطوة في طريق سيطرتها على البلاد وإقامة دولتها الدينية.

وأيًا كانت دوافع ذلك الموقف، فقد أدى عمليًا إلى إخراج قوى السلام والديمقراطية ومنح قوى الحرب فرصًا واسعة لتأجيج المشاعر الدينية والعرقية وعرقلة مساعي السلام حتى نهاية الفترة الانتقالية.

وفي المقابل هناك موقف قوى الانتفاضة، قوى التجمع الوطني، الداعي للحوار مع الحركة الشعبية من أجل إيقاف الحرب وتحقيق السلام وبناء سودان ديمقراطي موحد. وذلك انطلاقًا من ميثاقها المعلن، ومن تاريخها السياسي في الفترات السابقة، وفي هذا الاتجاه نجحت هذه القوى في مواجهة قوى الحرب والديكتاتورية ودفع الحكومة الانتقالية لإصدار إعلان سياسي حول قضايا الحرب والسلام، والدعوة لعقد مؤتمر وطني لمناقشة مشكلة الجنوب والقضايا الوطنية الأساسية بمشاركة كل القوى الفاعلة، بما في ذلك الحركة الشعبية. وفي الوقت نفسه قامت بمحاولات

عديدة لدفع الحركة في طريق الحوار من أجل السلام. وفي نهاية مارس ١٩٨٦ نجحت في تنظيم لقاء "كوكادام" الذي شاركت فيه كل قوى التجمع الوطني وإصدار إعلان مشترك عرف باسم (إعلان كوكادام)، وبذلك حققت أول اختراق عملي في جدار الحرب الأهلية ومن ثم فتح الباب لاستئناف الحوار الوطني من أجل السلام وبناء سودان ديمقراطي موحد

ثالثا: من الحكم الإقليمي إلى تقرير المصير:

ومع استمرار الصراع في كافة المجالات السياسية والاقتصادية، أدى إعلان (كوكادام) إلى دفع الحركة الشعبية في قلب حركة الصراع السياسي في البلاد والحوار مع القوى الأخرى، ومن ثم توسيع اهتمامها بالعمل السياسي المباشر، ومثل ذلك خطوة كبيرة أدت إلى تحويل قضية السلام إلى مدخل أساسي لمواجهة الأزمة الوطنية الجارية بحلفائها المتداخلة والمتشابكة، إيقاف الحرب وتحقيق السلام، توطين الديمقراطية، تعزيز الوحدة الوطنية والتنمية الشاملة والمتوازنة. وبنود الإعلان تشير إلى تركيز واضح على العوامل الأساسية التي تحكمت في صراع الشمال والجنوب (الهوية الوطنية والسلطة والثروة) ، ولكن بأبعاد جديدة تختلف كلية عن الأبعاد التي تحكمت في اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢، فمشكلة الجنوب لم تعد، كما كانت في الفترات السابقة، مجرد عامل مؤثر في الوضع السياسي العام، بل أصبحت العامل الأكثر تأثيرًا في الأزمة الوطنية الجارية.

خريطة السودان قبل الانفصال



والمشكلة لم تعد مجرد مطالبة بالحكم الفيدرالي أو الإقليمي أو حتى الانفصال، بل تحولت إلى تساؤل حول مصير السودان.. هل يبقى دولة موحدة على أسس محددة؟ أم يتم تقسيمه على أسس دينية وعرقية؟ والإعلان يدعو إلى بناء دولة موحدة يشارك فيها الجنوب بفاعلية، وذلك من خلال مؤتمر دستوري وطني يعيد تأسيس (الوطن) على أساس عقد اجتماعي جديد لمصلحة كافة أهله وأقاليمه، ولذلك وجد الإعلان رفضًا قاطعًا من القوى المسيطرة على السلطة والسوق الوطني، المستفيدة من التركيب السياسي والاقتصادي الاجتماعي القائم، وفي مقدمتها الجبهة الإسلامية القومية والقوى المايوية والفئات الاجتماعية المرتبطة بها، وظلت تعمل على إفشاله بأساليب مختلفة طوال فترة الديمقراطية الثالثة (١٩٨٦-١٩٨٩).

وفي ١٩٨٧ طرحت الجبهة الإسلامية مشروعها لحل مشكلة الجنوب في ما أسمته (ميثاق السودان) ودعت إلى حكم فيدرالي يسمح بإصدار قوانين (إسلامية) وأخرى مختلفة في الجنوب، كمحاولة لإزالة عقبة أساسية في طريق مشروع دولتها الدينية، وذلك من خلال إرضاء الجنوب بالحكم الذاتي والقفز فوق قضايا الهوية وتقسيم السلطة والثروة المطروحة في أجندة المؤتمر الدستوري، وبالتالي فتح الطريق لتحالفات مع مجموعات الاستوائية الرافضة لسيطرة الدينكا ومغازلة حزب الأمة في نفس الوقت ولم يشر الميثاق إلى قضية الديمقراطية والحريات العامة في نظام الحكم، وذلك يعني العودة للنموذج المايوي واتفاقية ١٩٧٢، التي تجاوزتها تطورات الأحداث، وحاولت تطبيق ذلك بمشاركتها في حكومة الصادق المهدي

الثالثة (٨٨/ ١٩٨٩) بفرض صورة أخرى من قوانين سبتمبر ١٩٨٣، كجزء من خطتها لعرقلة مساعي السلام عن طريق تأجيج المشاعر الدينية وإحراج حزبي الأمة والاتحادي. وعند إعلان اتفاقية السلام السودانية، الموقعة بين الاتحادي والحركة في نوفمبر ١٩٨٨ لعبت دورًا كبيرًا في عرقلتها واعتبرتها بوابة للتخلي عن (الإسلام والشريعة) بهدف تغيير هوية البلاد وإخضاعها للهيمنة الاستعمارية والصهيونية، ومنذ لذلك الوقت تحولت مشكلة الجنوب من مشكلة سياسية لها أسبابها المحددة وتطلعاتها المشروعة إلى مشكلة صراع ديني وعرقي إقصائي، تظلله رايات الجهاد والحرب المقدسة دفاعًا عن (العقيدة والوطن) والمشروع الحضاري الإسلاموي، ومن مشكلة وطنية يمكن حلها عن طريق الحوار السلمي بين الأطراف المعنية إلى مشكلة إقليمية ودولية، يمكن حلها فقط بالمبادرات الخارجية وضغوط القوى الإقليمية والدولية المؤثرة في المنطقة ولتنحصر أخيرًا في مبادرة الإيقاد.

ومن خلال ذلك تسللت شعارات الانفصال وحق تقرير المصير لتفرض نفسها كحل عملي وحيد لصراع ممتد وله تأثيره الواسع في استقرار وسلامة المنطقة، وامتدت آثار ذلك إلى داخل صفوف الحركة الشعبية، بانقسام دعاة الانفصال في ١٩٩١ ، وبالتالي توسيع خياراتها لتشمل الوحدة الطوعية والكونفيدرالية والانفصال. وتسارعت التطورات ليستقر شعار تقرير المصير في إعلان فرانكفورت ١٩٩٢ بين الحكومة والمجموعة المنقسمة من الحركة الشعبية.

وبعد ذلك وجد طريقه إلى مبادرة الإيقاد في إعلان مبادئها ١٩٩٤ وفي اتفاقية الخرطوم للسلام الموقعة بين الحكومة وعدة فصائل جنوبية في ١٩٩٧، ثم في دستور الدولة لسنة ١٩٩٨، ولذلك كان من الطبيعي أن تقوم اتفاقية مشاكوس ٢٠٠٢ ، واتفاقيات نيفاشا ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ على أساس دولة واحدة بنظامين مختلفين وحق تقرير المصير للجنوب بعد الفترة الانتقالية، وهكذا لم تؤد دروس وخبرات اتفاقية ١٩٧٢ إلى تسوية وطنية أكثر شمولًا وأكثر ثباتًا واستقرارًا في إطار وحدة الدولة السودانية .



من خلال هذا السرد حاولنا في الصفحات السابقة متابعة تطورات مشكلة الجنوب ، ودورها في عرقلة بناء الدولة السودانية واستقرارها، طوال فترة ما بعد الاستقلال

هكذا ضاعت الفرصة في استقرار السودان في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات حتى عام ٢٠٠٠ التي استطاعت المعارضة والساسة في الجنوب والقادة في الشمال على وضع خلافاتهم وراءهم وتحت قيادة «جون قرنق» وجد الجنوب بداية جادة في المفاوضات مع حكومة الشمال وبعد ثلاث سنوات من المفاوضات تم التوقيع على «اتفاق السلام الشامل» بين الطرفين في التاسع من مايو عام ٢٠٠٥ م.



أطراف ومضمون اتفاق السلام الشامل

أولا : الأطراف :

وقع اتفاق السلام الشامل في كينيا من قبل حزب المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشعبية تحرير السودان حركة / جيش الشعبي لتحرير السودان) في ٩ من يناير ٢٠٠٥ .بين نائب الرئيس السوداني علي عثمان طه وزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان جون قرنق ، وكان تتويجا لمفاوضات السلام التي يسرتها الهيئة الحكومية للتنمية (إيقاد) وكذلك المملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة وإيطاليا.



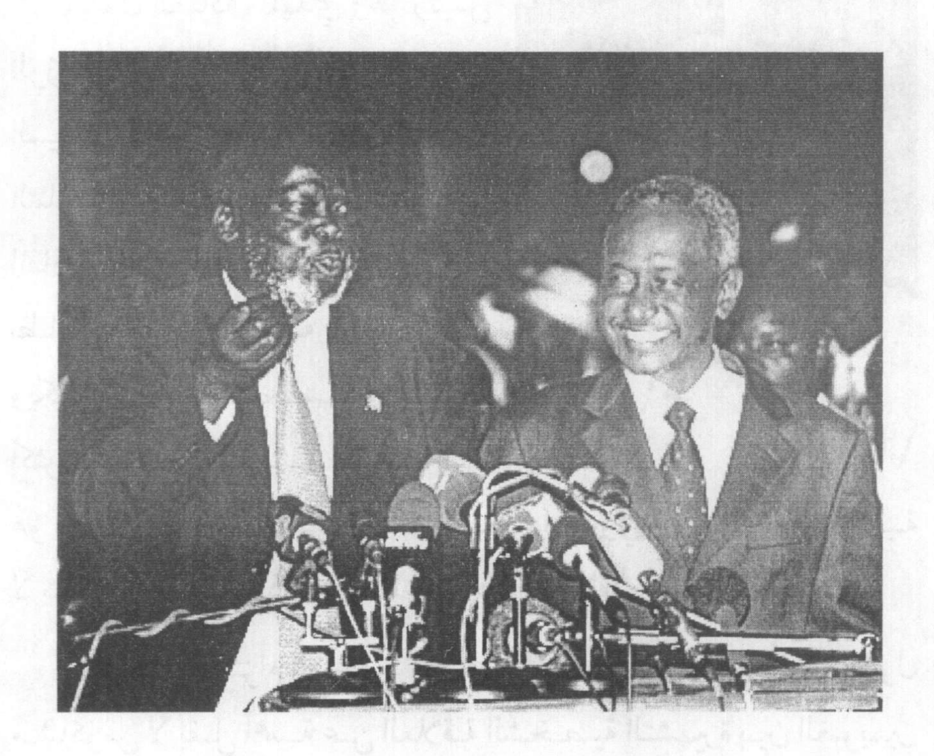
ويمثل اتفاق السلام الشامل محاولة أخيرة لإيجاد حل شامل ودائم للصراع الذي كان يقسم شمال السودان وجنوبه منذ ما قبل استقلالها من الحكم المصري والبريطاني في ١٩٥٦.



ويقول الصادق المهدي وهو رئيس الوزراء السابق ، زعيم أحد الأحزاب السياسية الكبرى المستبعدة أن الطبيعة الثنائية للمفاوضات أدت حتميًا إلى اتفاق ودستور ناقصين، ويرى أن إيجاد نظام حكومة يكون فيه مشاركة أكبر ويكون عرضة للمحاسبة والمساءلة أكثر مما يسمح به الدستور المؤقت الحالي هو الضمان الوحيد لمستقبل سلمي للسودان ، وفي ظل الظروف الحالية لا يمكن التوصل إلى ذلك دون تدخل دولي ذي ثقل.

وفيما كان الالتزام الشخصي من قبل المشتركين في إنجاح بروتوكول مشاكوس لا يقل أهمية عن العلاقة الشخصية الشهيرة بين الغريمين الأصليين في المفاوضات اللاحقة، ذلك الالتزام هو الذي دفع الطرفين إلى الاستفادة من زخم مشاكوس ، والذي أدى إلى أول لقاء بين رئيس الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان الدكتور جون قرنق والرئيس السوداني البشير ، في مراسم في كامبالا ، عندما تمكن كل منهما على التأكيد على التزامهما الجدي، ولاحقا لذلك أصبحت العلاقة الشخصية بين قرنق وطه هامة ، ولكن لم يكن لهذه العلاقة أن تحظى بفرصة النمو والنضج إن

لم يعد الفضل لإرادة الشخصيات المنخرطة من كلا الطرفين لاستثمار وقتهم وطاقاتهم في العملية، وتعززت العلاقة ذاتها بسبب الشعبية السياسية لطه واستعداده للمخاطرة بالتحدث جديا مع أهالي الجنوب .



ثانيا : ملخص لاتفاقية السلام الشامل:

تم بناء اتفاق السلام الشامل ،على مجموعة من الوثائق والتفاوض وقعت على مدى فترات، و تنفيذ الاتفاقية هو مزيج من حزم ومراحل عديدة ، وبإمكاننا تقييم اتفاقية السلام بأكملها على ضوء مدى الالتزام بالجداول الزمنية ، وعندما نأخذ كل هذه المراحل معًا فإننا سنجد أن إنشاء المفوضيات وغيرها من الترتيبات الكثيرة المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية أتى

معظمها في آجال متأخرة عن التواريخ التي حددتها الاتفاقية ،كما أننا سنجد أن روح الاتفاقية نفسها جميعها لم تكن موجودة خلال عملية التنفيذ وذلك لعدة أسباب:

١-غياب « جون قرنق» أحد الشركاء الأساسيين الذين توصلوا للاتفاقية عقب حادثة موته بهذا قد فقدنا الشراكة التي أسهمت في صنع نيفاشا.

٢-مدى الالتزام باتباع بنود الاتفاقية أثناء التنفيذ ، فنجد أن طول تنفيذ الاتفاق كان يحث على الانفصال وبقاء بعض القضايا المتعلقة ببعض المناطق «أبيى».

٣- وأخيرًا غياب المجتمع الدولي الشركاء الدوليين، وعدم انخراطهم بقوة في عملية تطبيق اتفاقية السلام الشامل .

بروتوكول مشاكوس (٢٠٠٢):

تم تحديد فترة انتقالية مدتها ست سنوات [تبدأ من ٩ من يوليو ٢٠٠٥] ويحق لأهالي جنوب السودان أثناءها إدارة شؤون منطقتهم والاشتراك على حد سواء في الحكومة الوطنية، ويتم تنفيذ العملية السلمية بطريقة تجعل وحدة السودان جذابة، بعد انتهاء الفترة الانتقالية، سيحق لجنوب السودان التصويت في استفتاء برقابة دولية، إما للتأكيد على وحدة السودان ، وإما التصويت لصالح الانفصال، ويبقى قانون الشريعة ساريا في الشمال ، وسيتم إعادة كتابة أجزاء من الدستور، كي لا يتم تطبيق قانون الشريعة على غير المسلمين في أرجاء السودان، وسيتم تحديد وضع قانون الشريعة في الخرطوم على أيدي جمعية منتخبة .

هذا الاتفاق لم يلب تطلعات سكان جنوب السودان ، وذلك عندما تنازل بمنح الجنوبيين حق تقرير المصير الخارجي (الانفصالي) ، والذي حصر القانون الدولي نطاق تطبيقه على الشعوب الخاضعة للاستعمار لكي تنال استقلالها ،ويعزى ذلك عدم إدارك الحكومة لحقيقة أن القانون الدولي يسمح للمجوعات الاثنية التي عانت من ظلامات تاريخية (بسبب اختلاف هويتها الثقافية عن الهوية الثقافية لأغلبية السكان) ممارسة حق تقرير المصير الداخلي ، وذلك بمنحهم الحكم الذاتي بصلاحيات واسعة والمشاركة بنسبة معقولة في الحكومة المركزية ، باعتباره الصيغة المثلى لتجنب حدوث صدام بين حق تقرير المصير الخارجي سيادة الأمة وسلامة وحدة أراضيها.

الترتيبات الأمنية (٢٠٠٣ و٢٠٠٤):

خلال الفترة الانتقالية التي تستمر لست سنوات، سيتم تشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة المكونة من ٢١٠٠٠ جندي بأعداد متساوية من القوات المسلحة السودانية وجيش الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان ، وسيتم نشرهم على المناطق الحساسة مثل المناطق الثلاث المتنازع عليها وسيتم إنشاء مراكز لها بشكل عام ، ولكنها ستحتفظ بهيكليات قيادة وتحكم منفصلة ، وإذا قرر الجنوب الانفصال بعد الفترة الانتقالية، ستتوحد القوات المتكاملة المشتركة إلى قوة قوية مكونة من ٣٩٠٠٠ عنصر.

وستستمر القوات المسلحة السودانية وجيش الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في العمل كجيشين منفصلين مع اعتبارهما جزءا من القوات المسلحة الوطنية السودانية ، وسيتم تحجيم كل جيش منهما

وسيجب على الأطراف تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولن يتم السماح لأي مجموعة مسلحة أخرى بالتواجد خارج مظلة الخدمات الثلاث.

وسيكون هناك إعادة انتشار لعدد ٩١٠٠٠ من القوات المسلحة السودانية من الجنوب إلى الشمال في غضون عامين ونصفٍ، وسيكون أمام جيش الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان ٨ أشهر لتسحب قواتها من الجنوب.

وهناك وقف دائم لكافة أشكال الأعمال العدائية، وتتناول بالتفصيل عملية فك الارتباط وتأسيس العديد من اللجان للتنفيذ والمراقبة.

ويتم تناول مواضيع نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج والمصالحة من خلال عدد من اللجان.

تقاسم الثروات (٢٠٠٤):

سيتم تأسيس لجنة الأراضي الوطنية، ولجنة أراضي جنوبي السودان، ولجان أراضي الدولة.

وسيتم تأسيس لجنة البترول الوطنية لإدارة الموارد البترولية. ستعود نسبة ٢٪ من عائدات النفط إلى الولايات المنتجة للبترول في جنوبي السودان وبالتناسب مع إنتاجها، وسيتم تقسيم صافي العائدات المتبقية بالتساوي بنسبة ٥٠٪ لحكومة جنوب السودان وتخصيص نسبة ٥٠٪ للحكومة الوطنية ، ولن تتمتع حكومة جنوب السودان بسلطة التفاوض بشأن أي من عقود إيجار البترول التي أبرمتها الحكومة الوطنية قبل اتفاقية السلام الشامل.

تستطيع الحكومة الوطنية جباية العائدات من ضرائب الدخل الشخصية، وضرائب الشركات، والجمارك، وتستطيع حكومة جنوب السودان جباية العائدات من ضرائب الدخل الشخصية. والضرائب على الكماليات، والضرائب على الأعمال في جنوب السودان. وقد تم ذكر الضرائب التي يمكن أن تجبيها الولايات ، وسيتم تشكيل لجنة لضمان نزاهة جباية العائدات واستخدامها. سيتم تشكيل نظامين لعمل المصارف في المنطقتين، وسيكون بنك جنوب السودان فرعا لبنك السودان المركزي. وفي الأساس فإن النظام البنكي المزدوج يعني أن البنوك عامة ستقام بنافذتين مختلفتين لتقديم الخدمة، وسيتم الاعتراف بعملتين منفصلتين في الشمال والجنوب حتى يصمم البنك المركزي عملة جديدة تعكس التنوع الثقافي للسودان ، ستتم إقامة صناديق وطنية وجنوبية لإعادة الإعمار والتنمية إلى جانب صندوقين متوافقين من الصناديق الاستثنائية المتعددة المانحين.

فض النزاع في ولايتي كردفان الجنوبية والنيل الأزرق (٢٠٠٤):

سيتم تمثيل كلا الولايتين على المستوى الوطني بالنسبة والتناسب مع حجم سكانهما، وعلى مستوى الولاية سيشكل حزب التجمع الوطني نسبة ٥٠٪ والحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان نسبة ٤٥٪ من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية للولاية.

ولاية كردفان الجنوبية: سيتم دمج الجزء الجنوبي من ولاية كردفان الغربية في ولاية كردفان الجنوبية ، وستتألف السلطة التنفيذية للولاية من ٣٦ عضوا من جزء ولاية كردفان الجنوبية ، و١٨ عضوًا من الجزء السابق لولاية كردفان الغربية، وهذه النسبة قابلة للتغير بعد إجراء إحصاء للتعداد

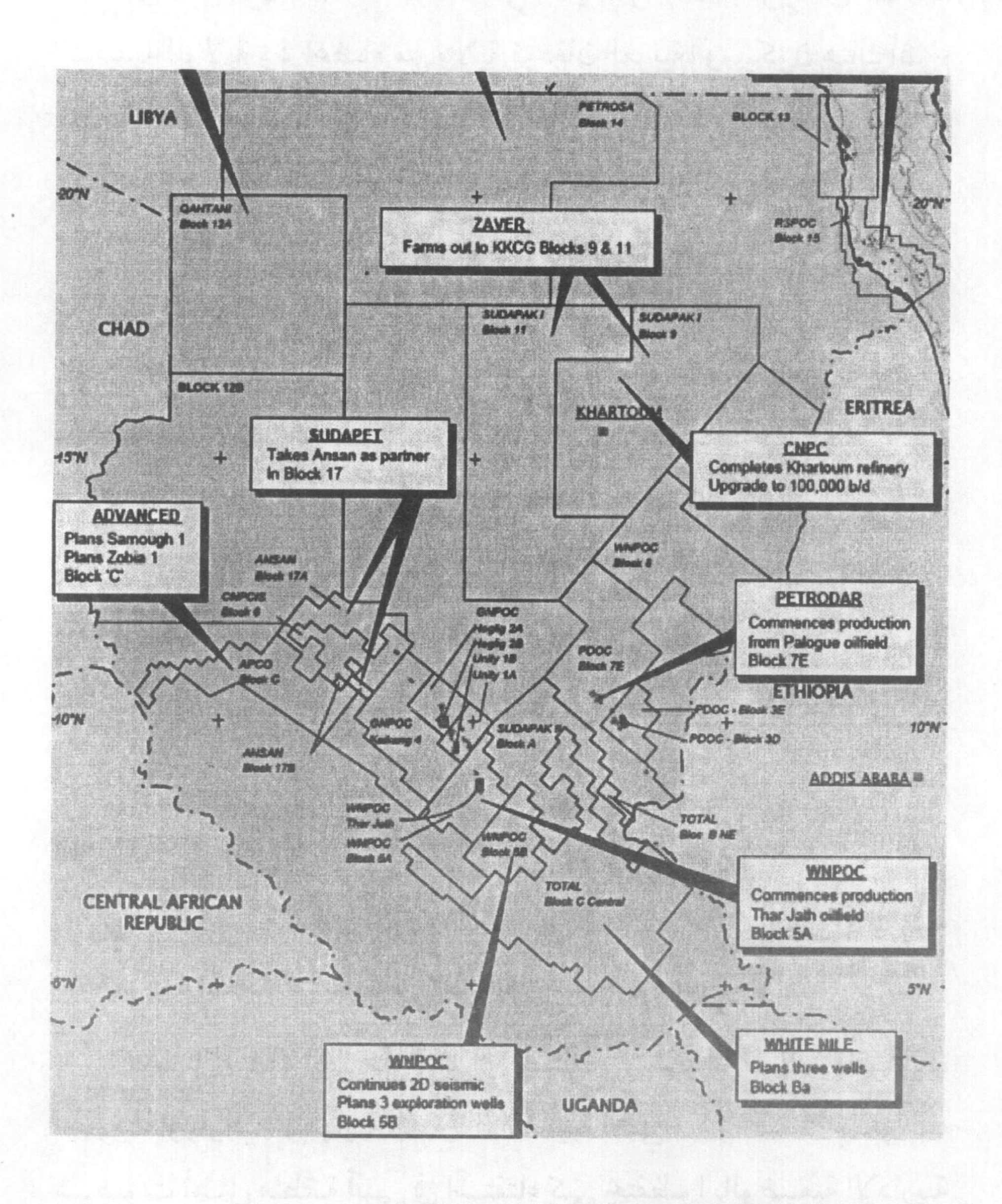
السكاني، سيكون هناك ٧ أعضاء من ولاية كردفان الجنوبية في السلطة التنفيذية للولاية و٤ أعضاء من ولاية كردفان الغربية، وسيكون هناك أفرع لمنطقة الفلة لكل وزراء ومؤسسات الولاية برئاسة نائب في البرلمان. وستعقد السلطة التنفيذية جلسات بالتبادل في كل من كادوغلي والفلة. سوف يتعاقب الحكم في كل ولاية بين حزب التجمع الوطني والحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال الفترة الانتقالية. تقاسم الثروات ، سيتم تقاسم نسبة ٢٪ من بترول ولاية كردفان الجنوبية المستحق للولاية بين عنصري الولاية ، وسيتم تقسيم الحصة التي تبلغ نسبة ٢٪ من بترول منطقة أبيي المستحق للولاية بالتساوي بين جزئين الولاية. وستحقق نسبة ٢٪ التي تشكل حصة منطقة الميسيرية في بترول منطقة أبيي الفائدة لجزء ولاية كردفان الغربية.

وستقيم السلطة التشريعية لكلا الولايتين عملية تنفيذ اتفاقية السلام الشامل.

فض النزاع في أبيي:

ستحصل منطقة أبيي على وضعية إدارية خاصة خلال الفترة الانتقالية بعد تعريف المناطق التابعة لأبيي من قبل لجنة حدود أبيي.

ستحصل منطقة أبيي على تمثيل في السلطة التشريعية لولايتي كردفان الجنوبية وواراب، وبنهاية الفترة الانتقالية التي مدتها ست سنوات، سيصوت أهالي منطقة أبيي في استفتاء كي يحتفظوا بالوضعية الإدارية الخاصة في الشمال ، وإما ليصبحوا جزءا من ولاية بحر الغزال (واراب) في الجنوب.



خريطة توزيع البترول في السودان

تقاسم الثروات بالنسبة لعائدات النفط الآتية من منطقة أبيي ستوزع ما بين الشمال والجنوب (٥٠:٤٢) ، بنسب صغيرة للعائدات المخصصة للولايات والجماعات العرقية الأخرى، بنسبة ٢٪ لكل من أهالي نغوك دنكا، وأهالي الميسيرية، وولاية بحر الغزال ، ونسبة ١٪ لكل من ولاية كردفان الجنوبية وولاية كردفان الغربية التابعة لولاية كردفان الجنوبية.

يبدو أن النفط هو أبرز مبررات تعنت حزب المؤتمر الوطنى حيث يقع معظم احتياطى السودان من النفط فى الجنوب

بحسب تلك الحدود تتضمن أبيى ثلاثة حقول نفط أساسية قدرت عائداتها لأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ، بحوالي ١.٨ مليار دولار(٢)،وبعد أن علقت الحركة الشعبية لتحرير السودان مشاركتها فى حكومة الوحدة الوطنية ،أصبحت أبيى نقطة الخلاف الأبرز.

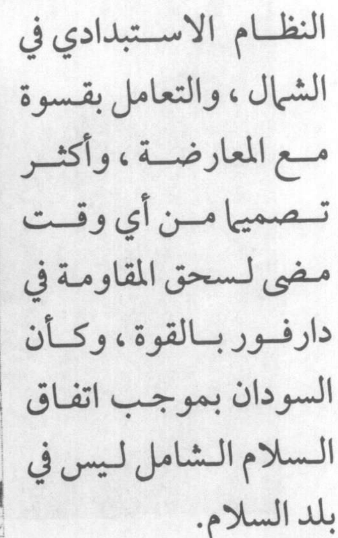


فشل اتفاق السلام لحل قضية أبيي.

تم وضع مشروع لإنهاء النزاع بشأن قضية أبيي مارس ٢٠٠٤ وضعه الأميركيون ، الذين لعبوا دورا حيويا في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل. هذا المشروع قد كتب فى بروتوكول أبيي في اتفاق السلام الشامل من قبل المبعوث الأميركي الخاص السناتور "John Danforth "، وكان اعتماده في مايو من ذلك العام.

تحديات تنفيذ اتفاق السلام الشامل :

لم ينفذ أبدا اتفاق السلام الشامل على النحو المتوخى. وكان التوقيع على الاتفاق بسبب الوساطة الدولية والدبلوماسية ، بدلا من التغيير الصادق في موقف الجانبين. ، وكان الفاصل الزمني ست سنوات بتكليف من هذا الاتفاق قبل إجراء الاستفتاء مجرد فترة الانتظار قبل أن يتسنى تحقيق هدف الاستقلال. ولم تعط الحكومة الشمالية أي إشارة أنه على استعداد لمحاولة الديمقراطية وتقاسم السلطة كحل ، وظل النظام الاستبدادي في



الشمال ، والتعامل بقسوة مع المعارضة ، وأكثر تصميما من أي وقت مضى لسحق المقاومة في دارفور بالقوة ، وكأن السودان بموجب اتفاق السلام الشامل ليس في بلد السلام.



١- جاءت الانتخابات في وقت متأخر جدًا :

ويتوخى اتفاق السلام الشامل بلد شديد اللامركزية التي تحكمها مؤسسات ديمقراطية على كل مستوى، في الواقع جرت الانتخابات في أبريل ٢٠١٠ ، بعد تأخير لمدة عام ، في ماراثون الانتخابات وكان الناخبون في جميع أنحاء البلاد توجهوا إلى صناديق الاقتراع لانتخاب برلمان وطني ورئيس الوطنية والبرلمان ورئيس جنوب المنطقة ، فضلا عن إشراف جمعيات وحكام من جميع الدول ، وهذا يعني أن النظام الذي أنشئ بموجب اتفاقية السلام الشامل في الواقع لا تزال غير مجربة تقريبا خلال كامل فترة المحاكمة لمدة ست سنوات التي سبقت الاستفتاء ، بحلول الوقت الذي جرت فيه الانتخابات ، في الواقع ، قد تحولت بالفعل التركيز على الاستفتاء ، وكان تنفيذ اتفاق السلام الشامل يعتبر فشلا بالفعل ، وترك الشكوك القليلة التي الجنوب سيصوتون لصالح الاستقلال. يمكن للمرء أن يتكهن فقط ما إذا كانت الانتخابات في وقت سابق من شأنها أن تحسم أم لا، نظرا لعمق العداء من جميع الأطراف وقبضة الحركة الشعبية / الجيش في الجنوب وحزب المؤتمر الوطني في الشمال ولكن من الواضح أن إمكانات المؤسسات الديمقراطية لخلق المناخ الذي يمكن أن يلطف بين الشمال والجنوب يمكن أن تظل محل اختبار .

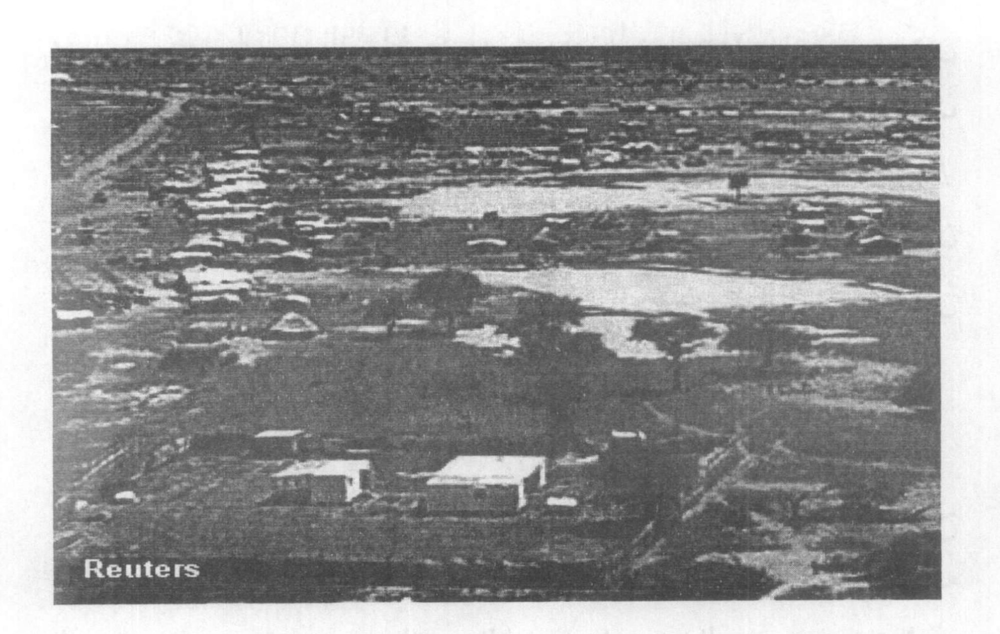
٢- تقاسم الإيرادات التي تعاني من انعدام الشفافية وتبادل الاتهامات :

أما نصُّ وبنص نظام اقتسام الثروة من اتفاق السلام الشامل لم يصبح فعالًا تماما حتى عام ٢٠٠٨ وحتى ذلك الحين تنفيذه لا يزال يعوقه التوترات السياسية وضعف القدرة الإدارية على وجه التحديد ، وارتبطت

تأخيرات في التنفيذ مع انعدام الثقة بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، وانعدام الشفافية في قطاع النفط السوداني ، كل هذه العوامل قوضت أيضا التقدم المحرز في التنفيذ

٣- إعادة نشر القوات :

كان من المفترض أن تعيد الحركة الشعبية والقوات المسلحة السودانية نشر القوات في المناطق المنتجة للنفط ، وكانت هناك شكاوى ، على سبيل المثال: كانت هناك تقارير متعددة من القوات والحركة الشعبية عن وجود وحدة سكنية وجنود متمركزين حول حقول النفط في أبيي، فهل مازالت موجودة في أعالي النيل، على الرغم من أن الموعد النهائي كان ٩ من يوليو٢٠٠٧؟



منطقة أبيى الغنية بالنفط

كما نجد عدم تحديد الحدود الشمالية من الحقول الجنوبية لا تزال غير محددة مما يقلق الجنوب ، ونجد أيضًا غياب عمليات المصالحة وتضميد الجراح ، وأن الشمال مازال يتمسك بسياسة الأسلمة والتعريب ، وفرضها على المجتمع السوداني.

لكن مسار التنفيذ يتعلق بالشكل لا الجوهر ، لأن الركائز الأساسية التي قامت عليها اتفاقية السلام لم يتم فيها شيء مثل التحول الديمقراطي وإلغاء القوانين المقيدة للحريات التي تتعارض مع الدستور الانتقالي ، ويعتبر ذلك جزءا هاما من اتفاقية نيفاشا ، كما جاء في الفقرة (٢ – ١٥). من بروتوكول مشاكوس (التحول الديمقراطي يعنى الانتقال بالسودان إلى حكم يفسح المجال لكل القوى السياسية ، وينهى كل مظاهر الشمولية خلال فترة انتقالية يحكمها دستور يصون الحقوق الإنسانية والسياسية لجميع شعب السودان .

وتم تضمين ذلك في الدستور الانتقالي ومن القضايا الجوهرية الثانية والتي تعتبر ركيزة هامة لنجاح الاتفاق معالجة التدهور الاقتصادي والاجتماعي ، وتحسين أحوال الناس المعيشية ، وهذا المطلب مازال بعيد المنال رغم النص عليه في اتفاق نيفاشا الفقرة (٢ – ٥ – ١) والذي جاء فيها (إيجاد حل شامل يعالج التدهور الاقتصادي والاجتماعي في السودان ، ويستبدل الحرب ليس بمجرد السلام ، بل أيضًا بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية التي تحترم الحقوق الإنسانية والسياسية الأساسية لجميع الشعب السوداني.

ويعتبر هذان مطلبين أساسيين للجماهير ، فبدون تحقيقهما يظل الاتفاق

منقوصا ،بل تدهورت الأوضاع المعيشية ولم يعد المواطنون في الشمال والجنوب يشعرون بعائدات السلام في التنمية

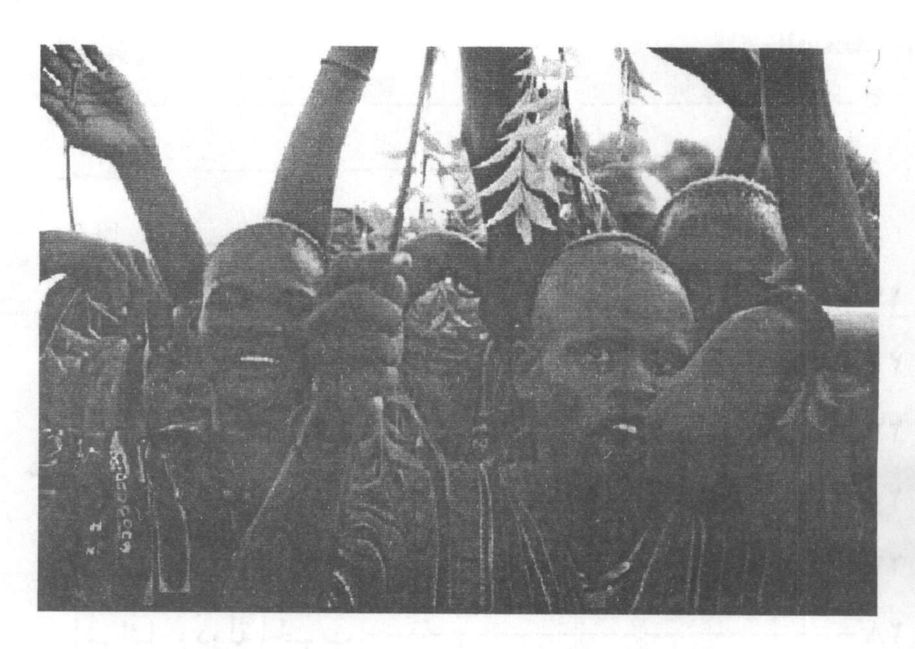
نتيجة الاستفتاء متوقعة بالانفصال للجنوب وذلك لعدة أسباب :

١-إن مبدأ حق تقرير المصير من وجهة نظر القانون الدولي إنما يتعلق بأقاليم الشعوب الخاضعة للاستعمار الأجنبي ، وكان الاتفاق بهذا المعنى يجعل من إقليم الجنوب منذ استقلال السودان إقليميا خاضعًا للاستعمار الشمالي وهو ما يتنافى مع الحقائق الموضوعية.

٢-صحيح أن الاتفاق وضح خيار الوحدة وخيار الانفصال ، ولكن الاتفاق ذاته يشير ضمنا إلى هيمنة حكومة الشمال وتطبيقها الشريعة الإسلامية طول الفترة الانتقالية ، وهيمنة الحركة بدستور علماني على الجنوب طول الفترة الانتقالية واحتفظ كلا منهم بجيشه في كل الأحوال، وهو ما يعني أن التطور خلال الفترة الانتقالية في كلا الإقليمين سيكون تطورا مستقلًا من حيث الدستور ، ومن حيث المؤسسات الأمر الذي يرجح خيار الانفصال :

٣- ينص الاتفاق على أنه لشعب الجنوب حق تقرير المصير ، وبهذا فهو لم يتحدث عن « إقليم الجنوب» ، وإنما يتحدث عن« شعب الجنوب» ومصطلح شعب لا يطلق إلا على الجماعة التي تسكن إقليم دولة ، هذا يعني أن الاتفاق يتعامل مع دولة جنوبية في مرحلة المخاض ، ويثير تساؤلًا مهما في هذا السياق يتعلق بتحديد شعب الجنوب ، وهل يتكون من الجماعات التي تقطن إقليم الجنوب بمفهومه الجغرافي والمديريات الثلاث

(أعالي النيل، وبحر الغزال ،الاستوائية) على اختلاف اثنياتهم : الدنكا ، النوير، الشيلوك؟



هكذا جاءت النتيجة للاستفتاء في يناير بتأييد شعبي جارف في جنوب السودان لمطلب الانفصال ، من هنا نستطيع القول باستثناء حالة إريتريا واستقلالها عام ١٩٩٣ ، يشكل انفصال جنوب السودان أول حالة لتغيير الحدود الإفريقية من خلال الاقتراع العام المباشر

فقد اتخذت تعديل الحدود السياسية داخل قارة أفريقيا بعد الاستعمار (الانفصال ، أو التقسيم) مثال "بيافرا" فى نيجريا ١٩٦٧-١٩٧٠ أو الاتحاد في حالة تنزانيا بين (تنجانيقا ، زنزبار)عام ١٩٦٤، وواقع الحال يشير إلى أن الكونفدرالية أقرب إلى التقسيم والانفصال منها إلى إقامة كيان لدولة واحدة متماسكة .

الفهرس